صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 155 - الجمعة 20 نوفمبر 2026

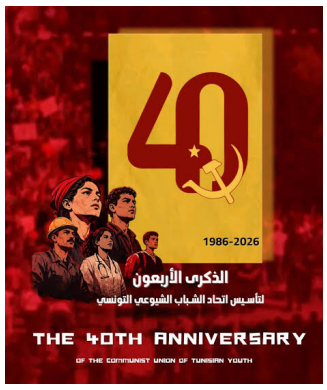

اتحاد الشباب الشيوعي التونسي:
أربعون سنة في خندق الثورة... لم نساوم، لم ننكسر، ولن نتراجع

11

اجتماع بيكين الثلاثي:
قمة اللصوص لإعادة توزيع المسروق

صوت الوطن:

حول بعض القضايا الفكريّة والسياسيّة ردّ على بعض المتهافتين

3

صوت الوطن:

لا حل لأزمة الفلاحة التونسية إلا بإصلاح زراعي جذري (الجزء الثاني)

5

صوت العالم:

الأسماء تتغير والواقع واحد: من «الإبادة» إلى «التدمير الشامل»

12

اجتماع بيكين الثلاثي:
قمة اللصوص لإعادة توزيع المسروق

أفاق العالم يوم الخميس 19 نوفمبر الجاري على خبر القمة التي جمعت "الثلاثة الكبار"، ترامب وشي جي بينغ وبوتين بمناسبة انعقاد منتدى "ابيك" في مدينة شنتشن الصينية. استمر اللقاء تسعين دقيقة وصدر عنه "إعلان نحو السلام" لامس أهم القضايا الصراعية التي تتصادم فيها وتتقاطع مصالح الدول الثلاث ومن ورائها كبار كارتيلات الصناعة المدنية والعسكريّة والطاقة والتكنولوجيا والزراعة والغذاء. صراع بات يعبّر عن تفاقمه بكل الأشكال من الحرب التجارية، حرب الإجراءات والإجراءات المضادة التي تهم التصدير والتوريد والمعاملات المالية وصولا إلى نقاط الصراع المنفجرة عسكريّا في أماكن عدة ومن بينها أوكرانيا والشرق الأوسط.

انتظمت القمة والعالم يشارف على نهاية عام من أعسر الأعوام، عام التصاعد العالي للعسكرياتية والتصادم العنيف المباشر أو عبر الوكلاء في أماكن عدة، عام الحركة العالية للترسانة العسكرية البحرية والبرية والجوية التي قاربت التصادم النووي في وقت من الأوقات إذ صار الحديث عاديا ومستهلكا في خطاب ترامب وبوتين عن الضغط على الزر الأحمر. عام استمرار الحرب في أكرانيا وانطلاق العدوان على إيران إطلاق يد الكيان الصهيوني للعربدة غير المسبوقة في المنطقة إذ كان يضرب في نفس الوقت فلسطين ولبنان وسوريا وإيران. كل ذلك في إطار الصراع الضاري من أجل وضع اليد على المنطقة التي تعد مفتاح العالم على أكثر من صعيد.

وإلى ذلك فقد كانت أمريكا الجنوبية فضاء لصراع سياسي واقتصادي أعاد فيه ترامب تنشيط "عقيدة مونرو" الاستعمارية الامريكية بهدف ضرب النفوذ الصيني /الروسي المتنامي في "الحديقة الخلفية" لليانكي الأمريكي. وقد عرف هذا الصراع ذروته من خلال الإنزال العسكري المخابراتي المباشر لاختطاف الرئيس الفنزويلي المباشر نيكولاس مادورو، وتشديد الحصار على كوبا ثم التدخل في كل الاستحقاقات الانتخابية في المنطقة لتصعيد أذناب المخابرات الأمريكية وإسقاط المرشحين المدافعين عن بعض المصالح الوطنيّة وعن فكرة تنويع تعامل بلدانهم مع مختلف القوى الصاعدة الأخرى والخروج من قبضة الرأسمال الاحتكاري الأمريكي الأحادي.

فهل جاء هذا اللقاء لتلطيف الأجواء المستعرة أم لإعادة صياغة قواعد الصراع في هذه اللحظة التاريخية الدقيقة؟ الواضح أن لكل طرف مصالحه المباشرة من هذه القمة، فالصين كقوة صاعدة تريد مزيدا من "الهدنة" مع المنافس الأمريكي وهي التي تقوم عقيدتها الامبرياليّة منذ عقود على فكرة "القوة المرنة"، سلاحها في ذلك المال والقوة التجارية والتكنولوجية، وهي تحتاج إلى بعض الوقت كي تبسط نفوذها على العالم كامبراطورية القرن الجاري على أنقاض القوى الغربية التي تتراجع على مختلف الصعد. أما الدب الامبريالي الروسي فهو في حاجة إلى تثبيت نفسه قوة فاعلة رغم فداحة خسائره في أوكرانيا التي كان من الممكن أن تقسم ظهره لولا أن أزمة الطاقة أعادته إلى صدارة السوق العالمية بقرار أمريكي يريد احتكار قيادة الاقتصاد العالمي بسياسة العصا والجزرة. أما الولايات المحدة فقد باتت مقتنعة بأن الصين وروسيا هما قوّتان لا غنى عن إجراء ترتيبات معهما، خاصة بعد هزيمة ترامب وحزبه في الانتخابات النصفية، وبأنّ أوروبا لم تعد حليفا مفيدا لأمريكا كما كانت لعقود بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن ترامب أصبح يرى فيها عبئا اقتصاديا وعسكريا وجب التنصل منه.

لقد كان "الإعلان الثلاثي" ملخصا ومكثفا لأهم محاور الصراع بين القوى الامبريالية الموقعة عليه. ورد الإعلان في أقل من 230 كلمة (بالإنجليزية) واحتوى تقديما موجزا لمطلب القوى الموقعة في "الاستقرار الاستراتيجي" و"الأمن العالمي"، وذلك من خلال الاتفاق على أربع نقاط هي: إصلاح الأمم المتحدة للعب دورها الأساسي في "ضمان السلام والامن العالميين"، وضمان إمدادات النفط بتدفقات مستقرة لكل الدول، واحترام حصانة مسؤولي الدول من قبل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات، وأخيرا اعتبار الحرب النووية خطرا لا يجب الانزلاق اليه وهو ما سيتم ترتيبه ضمن مفاوضات ثلاثية حول التصدي لانتشار الأسلحة النووية.

الواضح من خلال منطوق الإعلان هو الاتجاه نحو المسائل الجوهرية التي تشغل هذه القوى، فاتّفاقها كدول لها حقّ النقض من شأنه تحقيق "الاستقرار والأمن والسلام" الذي لا معنى له إلا بضمان مصالحها، فذلك فقط ما يضمن الأمن والسلم بالنسبة إليها، والمس منه يهدد في نظرها العالم واستقراره. وهو ما فصلته النقطة الثانية التي تهم تدفقات النفط والطاقة ودون تفصيل حول ما يجري في مضيق هرمز، فالواضح أن الامريكان يعتبرون ذلك شرطا لا جدال فيه لأي سلام ممكن مع القوتين الصينية والروسية حليفي النظام الإيراني الذي يريد فرض مقاربة جديدة حول تدفقات الطاقة. أما ضمان حصانة المسؤولين فهي هدية لبوتين المطلوب من محكمة الجنايات الدولية، وهي أيضا هدية للمجرم ناتن ياهو وقادة كيان الاحتلال، حلفاء المجرم ترامب المطلوبين أمام العدالة الدولية على خلفية جرائم الإبادة الرهيبة التي ارتكبوها ولا يزالون ضد الشعب الفلسطيني. وتشير النقطة الرابعة والأخيرة إلى مسألة السلاح النووي لا من جهة حجم الترسانة الرهيبة التي يملكها الثلاثي الموقّع، بل من جهة التصدي إلى بعض البلدان الصاعدة ومن أهمها اليوم إيران التي يستعمل هذا العنوان لاستمرار حصارها والعدوان عليها. لقد ظلت هذه النقطة لعقود أحد عناوين التدخل الأمريكي ضد الدول المناوئة لها مثل كوريا الشمالية وإيران. أما اكتساب كيان الاحتلال الصهيوني لترسانة نووية معلنة فهذا الأمر لا تطاله المساءلة بحكم الحماية والرعاية التي يحظى بها هذا الكيان.

ان القمة واعلانها لا يمكن فهمها إلا في سياق ما يشهده العالم اليوم من صراع وسباق نحو إعادة تشكيل السيطرة على مناطق النفوذ بين قوة عظمى تحاول الحفاظ على هيمنتها وقوتان أخريان إحداهما صاعدة والثانية راجعة وكلاهما يريد إعادة اقتسام الأسواق ومناطق النفوذ. لقد كان العالم على الدوام محكوما بالقوى الامبريالية الكبرى التي تتصادم مصالحها وتتقاطع وسواء تصادمت أو تقاطعت فكل ذلك، على حساب مقدرات الشعوب والبلدان التابعة التي تعاني النير والقهر من قبل القوى الكبرى وصنائعها ووكلائها. وعلى حساب الطبقات الكادحة في بلدان المركز التي تتعرض مكاسبها الاجتماعية إلى التصفية لحساب ميزانيات الحرب والتسلح والهيمنة. لذلك لا ينبغي الاعتقاد أنّ إعلان بيكين الثلاثي سيحل مشاكل العالم فهو مخاتلة بين لصوص أو كواسر كبار كلّ واحد منها له حساباته وهو في النهاية يريد كسب الوقت على حساب الآخر في انتظار ساعة الحسم الرهيبة.

إنّ بلادنا مثل وطننا العربي وقارتنا الإفريقية ومجمل بلدان "الجنوب" هي اليوم كما كانت بالأمس، خارج معادلات الكبار، فما أوطاننا إلّا أرقاما وجداول وإحصائيات تهم المقدرات والثروات فوق الأرض وتحتها وفي البحار والمحيطات، ثروات معدنية كانت أو طاقية أو زراعية، بما في ذلك الثروة البشرية التي تباع وتشترى في الأسواق العالمية الخاصة بالذكاء وبالرقيق الأبيض وبالأعضاء البشرية. إن الرأسمالية والامبريالية لم ولن تجلب للإنسانية الا مزيد الفاقة والبؤس مقابل تكديس الثروة والأرباح بكل الوسائل والطرق. إن قمة الثلاثي هي قمة كبار اللصوص من أجل ترتيب علاقات القوى. إن الرد على اللصوصية يجب ان تنظمه وتقوده الطبقة العاملة والشعوب رفضا للسيطرة والإخضاع من أجل وضع حدّ للرأسمالية والامبريالية وخلق عالم عادل يضمن سيادة الشعوب والأمم على ثرواتها حاضرا ومستقبلا كما يضمن لها العيش بتآخ وسلام.

حمّه الهمّامي

حول بعض القضايا الفكريّة والسياسيّة
ردّ على بعض المتهافتين

لا يتوقّف خصوم حزب العمال من أتباع مختلف التيّارات الرجعيّة والانتهازيّة ومن أبرزها هذه الأيّام أنصار الانقلاب، عن تشويهه عبر ترويج عدد من الأكاذيب التي لا هدف منها غير إخفاء عجزهم عن مقارعة الأفكار التي يتبنّاها الحزب والمواقف التي يعبّر عنها والبرامج التي يقدّمها. ومن بين هذه الأكاذيب أنّ حزب العمّال "حزب متأدلج ومتحجّر وبعيد كل البعد عن الواقع ولا يتوقّف عن ترديد بعض القوالب التي عفا عنها الدهر"، وأنّه "لا يعرف سوى المعارضة دون أن يقدّم برامج وحلولا لمشاكل البلاد". ومن بينها أيضا أنّ "حزب العمّال مسؤول عن انفجار الجبهة الشعبية وهو يعرقل توحيد اليسار بسبب النزعات الزعامتية التي تحرّك قياداته"، وأخير وليس آخرا أنّ "حزب العمال لا يفسح المجال للشباب كي يتحمّل المسؤولية في صفوفه" وأنّ "قادته التاريخيين هم المسؤولون عن ذلك". وسنحاول فيما يلي الردّ باقتضاب عن كلّ هذه التشويهات واحدة بواحدة.

1-حزب العمّال والأيديولوجيا

أن يكون لحزب العمال أيديولوجية فهذا ما يعلمه الجميع وهو لا يخفي ذلك بل يعلنه في قانونه الأساسي وفي أدبيّاته أنّه حزب منقاد بالاشتراكية العلمية أو أنّه حزب ماركسي لينيني في إشارة إلى الأفكار والمبادئ التي وضعها وبلورها رمزا تلك الاشتراكية لتشكّل النظرية التحررية للعمال والكادحين والفقراء والشعوب والأمم المقهورة. والأيديولوجيا تعني منظومة الأفكار والتصورات التي يحملها الناس عن أنفسهم وعن علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه وعن علاقتهم بالطبيعة التي تحيط بهم وهي التي ينطلقون منها للتعبير عن موقف أو اتباع سلوك في أي مجال كان. ومن هذا المنطلق لا يوجد فرد من أفراد المجتمع لا يحمل "أيديولوجيا" ولا تتعلّق المسألة بما إذا كان الشخص متعلما أو غير متعلم فحتى الأمي الذي لا يفقه القراءة والكتابة له أفكار وتصورات ولو في شكل خليط غير متناسق يستند إليها لفهم ما حوله من أحداث ووقائع وتحديد موقفه منها. وما من شكّ في أنّ الأفكار والتصورات المهيمنة في المجتمع عامة ما تكون أفكار وتصورات الطبقة المهيمنة ولكن عامة ما توجد في مقابلها بشكل جنيني أو متبلور أفكار أخرى وتصورات تحررية مضادة تعبّر عن مصالح الطبقات والفئات المهيمن عليها وتعكس توقها إلى التحرّر من قيودها. وبالتالي فإن الذين يدعون اليوم أنّهم ليسوا "أيديولوجيّين"، مقدّمين أنفسهم على أنّهم "براغماتيون" أي "نفعيّون" إنّما هم غارقون في الأيديولوجيا، ذلك أن البراغماتيّة أو النفعية هي أيضا أيديولوجيا، تمثّل تعبيرا مكثّفا عن الانتهازية، "دينها" والأنانيّة التكيّف مع الأوضاع، "الميل مع الأرياح"، "كل ساعة وساعتها"، لا مبادئ ولا قيما، "الحقيقة" عندها هي ما يخدم المصلحة المباشرة ومن هذا المنطلق فإنّ "النفعية" أو البراغماتيّة أو الذرائعيّة تعمل على "صنع حقائقها" بطريقة ذاتية حسب مصالحها لا على "كشف الحقائق" عبر تحليل الواقع الموضوعي، وهي بذلك تتلاءم مع منطق السوق القائم على الربح السريع وتحقيق النتائج الآنية ولا نجد اليوم في العالم نموذجا للنفعية/البراغماتية أفضل من ترامب.

وهكذا فإن الذين "يهاجمون" حزب العمال بدعوى أنه حزب يحمل أيديولوجيا إنما هم مفترئون لا لأن ما من حزب أو فرد أو طبقة في المجتمع إلّا وهو/هي يحمل/تحمل أيديولوجيا، بل أيضا لأنّهم يريدون إخفاء أيديولوجيتهم النفعية، الانتهازيّة تارة وتجميلها وتقديمها على أنّها عنوان "للذكاء" والواقعية" تارة أخرى. ولكن ليس هذا سوى جانب فقط من المسألة فهؤلاء الانتهازيون يستعملون "تهمة الأيديولوجيا" لغرض دنيء آخر وهو التشويه فعوض مواجهة مواقف حزب العمال السياسية من نظام سعيّد أو من هذا الحدث أو ذاك فإنّهم يقدّمون حزب العمال على أنّه يلوك أو يردّد شعارات عامة لا علاقة لها بالواقع بغرض طمس تلك المواقف السياسيّة التي لا يقدرون على مجابهتها بل يريدون ألّا تصل إلى الناس وألا يطلعوا عليها ويناقشوها لأنها تعبّر عن مصالحهم، بينما مواقف أوائك الانتهازيين هي مواقف لا تخرج عن دائرة تبرير السياسات الاستبدادية للنظام القائم حاليا أو تنسية الناس في سياسات منظومات الحكم السابقة التي يريدون إحياءها من جديد وفرضها على الشعب. إنّ حزب العمّال ليس حزبا "دغمائيّا" يكتفي بترديد قوالب جامدة ويحاول إسقاطها على الواقع دون مراعاة لخصوصياته، بل على العكس من ذلك فهو يستعمل أفكاره وتصوراته أدواتٍ لفهم الواقع والوقوف عند الحقيقية الكامنة وراء هذا الحدث السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني/العسكري أو ذاك لفهم المصالح التي تحركه حتى يستنتج منه الموقف السياسي السليم الذي يخدم مصلحة العمال والكادحين والنساء والشباب في تونس. وهذا هو ما خشاه ويخشاه خصوم حزب العمال وما دفعهم ويدفعهم إلى تشويهه.

إنّ الأمثلة التي تدلّل على كلامنا كثيرة ومتعدّدة ونكتفي هنا بذكر مثال واحد وهو موقف حزب العمال من أحداث 25 جويلية 2021. فقد اعتبر الحزب، منذ اللحظة، ما حدث انقلابا ونبّه إلى أنّ الهدف منه لا هو "تصحيح مسار الثورة" ولا هو "تحقيق مطالب الشعب" ولا هو "مقاومة الفساد" كما ادّعى قيس سعيّد وإنما هو استغلال النقمة المشروعة السارية في صفوف الشعب التونسي ضدّ منظومة الحكم القائمة بقيادة "حركة النهضة" التي أدارت ظهرها لمطالب الشعب وأغرقت البلاد مجدّدا في الفساد والمحسوبيّة، للاستيلاء على السلطة وتصفية مكاسب الثورة الديمقراطية وإعادة بلادنا إلى مربّع الدكتاتورية. وهو ما أكّدته خمس سنوات ونيّف من حياة سلطة الانقلاب التي انفضّ من حولها غالبية من ساندوها أو تفاءلوا بها في البداية ولم يبق حولها غير حفنة من الانتهازيين المحترفين الآكلين على كلّ الموائد. إن موقف حزب العمال هذا الذي أكدت صحته الأيام ليس موقفا منقولا من كتب ماركس أو لينين أو مأخوذا عن "ليلى العرّافة" إنّما هو موقف نابع من تحليل ملموس للوضع الذي ساد في البلاد في تلك الفترة وما حفّ به من صراعات سياسية واجتماعية وأتاح لسعيّد القيام بانقلابه مدعوما من بيروقراطية الدولة العسكرية والأمنية والإداريّة التي لم يطلها أي تغيير بعد الثورة ومن غلاة الكمبرادور الذين عاشوا في "حماية" بن علي وتربّوا على معاداة الديمقراطية وحرية العمل النقابي وقوى إقليميّة ما انفكت تعمل منذ سنوات على إغلاق قوس الثورة التونسية وإجهاضها وفي مقدمتها أنظمة مصر والسعودية والإمارات علاوة على بعض القوى الدولية "الحاضنة" للرجعيات والدكتاتوريات العربيّة في لحظة تمدّد فيها نفوذ اليمين الشعبوي المتطرف في أوروبا والعالم (فرنسا، الولايات المتحدة، إيطاليا...). إن التحليل الملموس للواقع الطبقي الملموس هو الذي مكّننا من فهم طبيعة الحركة التي قادها قيس سعيّد، ونحن منقادون بمصلحة العمال والكادحين والفقراء ةوالمهمشين من بنات شعبنا وأبنائه. وهذا ما لا يريد الإقرار به خصوم حزب العمال بمن فيهم أطراف ساندت الانقلاب في البلاد ثم غيرت موقفها لكنها لا تريد الاعتراف بخطئها وظلت تردّد أنّ "ما حدث يوم 25 جويلية 2021 كان من الممكن أن يتحوّل إلى مسار تحرّري حقيقيّ" لتبرير خطئها. ولم يكن هذا الموقف الوحيد السليم الذي اتخذه حزب العمال في تاريخه فهو لم يخطئ مثلا في فهم انقلاب 7 نوفمبر 1987 وعارضه منذ اليوم الأول ورفض التوقيع على الميثاق الوطني وتصدّى لبن علي الذي رأى في انقلابه عملية إنقاذ وتجديد لنظام حزب الدستوري المتأزم وقتها ونبّه إلى عدم الاغترار بخطاب بن علي الديمقراطي وذكّر بماضيه الدموي في قمع الحركة النقابية والطلابية. وقد اعترف الراحل محمّد الشرفي في كتابه "معركتي من أجل الأنوار" (Mon combat pour les lumières) الصادر سنة 2009 بأن الوقائع أنصفت حزب العمال وكان الشرفي سنة 1988 أحد أعضاء لجنة إعداد الميثاق الوطني: "لقد استشرنا كل التونسيّين الذين يمثلون تيارات فكرية أو مصالح مجموعات: كل الأحزاب السياسيّة بما فيها غير المعترف بها، كل نقابات الأجراء والأعراف والطلّاب، والهيئات المهنية وعددا من الجمعيات. وقد قبل الجميع عن طيب خاطر التعاون معنا باستثناء حزب العمّال الشيوعي التونسي الذي يتزعّمه حمّه الهمامي، والذي من الواضح أنّه لم يكن يؤمن بصدق هذا النهج. وقد أثبت تطور الوضع السياسي لاحقا أنّه كان على حقّ" (ص200-201). فقد ركّز بن علي دكتاتوريّة بوليسيّة، مجرمة وفاسدة وخصخص الدولة لتصبح جهازا في خدمة عائلته والأقلية المحيطة به. كما أنّ حزب العمال لم يُخطئ في تقديراتِه حين رأى الثورة في تونس قادمة أو في تقييمه لمنظومات الحكم التي تتالت بعد سقوط الدكتاتوريّة ورفضه المشاركة فيها أو دعمها والتنبيه إلى أنّها أدارت ظهرها للثورة وحصرتها في تغيير شكل النظام السياسي دون المساس لا بالقاعدة الاجتماعيّة للدكتاتوريّة ولا بأجهزة الدولة التي قامت عليها والتي خرجت من خدمة نظام بن علي إلى خدمة المنظومة الجديدة لتنقلب عليها وتدعم غريمها القادم من بعيد. وما من شكّ في أن الذي ساعد حزب العمّال على فهم التطورات المفصلية في تونس فهما سليما هو بوصلته الفكريّة البعيدة كل البعد عن القوالب المتحجّرة وعن الأيديولوجية النفعية/البراغماتيّة.

(يتبع)

المقال القادم:

هل أنّ حزب العمّال يعارض لمجرّد المعارضة ولا يملك برنامجا؟

سمير جراي

برلمان السلطة الشعبوية..

"مهمة تشريعية" صورية لا تكرّس إلا الاستبداد والحكم الفردي

مع كل نقاش لقانون المالية، يعود البرلمان إلى واجهة المشهد من خلال جلسات طويلة واستماع إلى الوزراء ومداخلات تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتقادات لأداء بعض أعضاء الحكومة. وقد يبدو، لمن يتابع هذه الجلسات، أن المجلس يمارس دوره التشريعي والرقابي بشكل طبيعي. لكن متابعة ما يجري تكشف أن الأمر لا يتجاوز في أغلبه النقاش الكلامي، وأن البرلمان لا يملك فعليا ما يكفي من الاستقلالية حتى يمارس دورا رقابيا على السلطة التنفيذية أو يناقش الخيارات التي تحددها رئاسة الجمهورية.

المشكلة لا تتعلق فقط بأداء النواب بل بطبيعة البرلمان نفسه وبالظروف التي أفرزته. فمنذ انتخابات 2022 التي قاطعتها أغلب القوى الديمقراطية، يعيش المجلس أزمة شرعية سياسية. ولم تتجاوز نسبة المشاركة في تلك الانتخابات نحو 11 بالمئة، لذلك لم يكن مستغربا أن يجد البرلمان نفسه، منذ بداية عمله، أمام أزمة ثقة وتمثيل، فضلا عن محدودية دوره داخل النظام السياسي الجديد.

وتظهر هذه المحدودية بوضوح خلال مناقشة قانون المالية فترتفع أصوات بعض النواب، وتوجه انتقادات إلى وزراء بعينهم بسبب تردي الخدمات أو تعطل المشاريع أو غياب الحلول لمشكلات المواطنين. لكن هذه الانتقادات نادرا ما تتجاوز أداء الوزير أو إدارته لقطاعه، ولا تصل إلى مناقشة الخيارات الاقتصادية والسياسية التي تتحكم في عمل الحكومة، ولا إلى مساءلة الجهة التي تضع هذه الخيارات وتحدد أولوياتها.

لاحظنا خلال أيام من النقاشات أن النواب انتقدوا الوزراء ورفعوا أصواتهم في وجوههم، لكنهم لم يقتربوا بالقدر نفسه من السياسات التي تقررها السلطة الأعلى (عدى نائب أو اثنان) فالمسائل الاجتماعية والخدماتية تتحول إلى مساحة للتعبير عن الغضب، بينما تبقى القرارات الأساسية خارج النقاش والمساءلة. وهذا ما يجعل كثيرا من المداخلات أقرب إلى تسجيل المواقف أمام الكاميرا منها إلى ممارسة رقابة برلمانية فعلية.

كما يلاحظ المتابع ارتفاعا في نبرة بعض النواب، وربما كان في ذلك محاولة للظهور بمظهر المدافع عن المواطنين، خاصة مع اقتراب نهاية العهدة. لكن ما الذي يمكن أن يغيره هذا الخطاب ما دام البرلمان لا يمتلك مساحة مستقلة عن السلطة التنفيذية؟ وما جدوى انتقاد وزير إذا كانت الخيارات الكبرى لا تناقش داخل المجلس أصلا؟

مجلس بلا معارضة ولا رقابة

منذ انطلاق أعماله واجه البرلمان انتقادات تتعلق بغياب المعارضة الفعلية وضعف دوره الرقابي. فالنظام الداخلي للمجلس لم يوفر ضمانات كافية لممارسة الرقابة، ولم يمنح المعارضة المكانة والحقوق التي تسمح لها بالقيام بدورها. وفي ظل هذا الوضع، أصبح البرلمان أقرب إلى فضاء للمصادقة على الخيارات التي تأتيه من خارجه بدل أن يكون مكانا لصناعة القرار ومناقشته.

ولعل بيان مكتب المجلس الصادر في 13 فيفري 2024، والذي تحدث عن ضرورة "التناغم الإيجابي" مع السلطة التنفيذية، يعكس طبيعة العلاقة التي اختارها البرلمان مع الحكومة. فالمطلوب من المؤسسة التشريعية، في أي نظام يقوم على الفصل بين السلطات، ليس التناغم مع الحكومة، بل مراقبتها ومساءلتها عند الضرورة. أما عندما يصبح الانسجام مع السلطة التنفيذية هدفا معلنا، فإن الحدود بين التعاون المؤسسي والتبعية السياسية تصبح غير واضحة.

وهذه الطريقة في عمل المجلس جعلته عاجزا عن فرض دوره الدستوري. فهو لا يستطيع مساءلة السلطة التنفيذية بصورة جدية، ولا يملك أدوات فعلية لمراقبة قراراتها، ولا يمكن اعتباره مؤسسة رقابية بالمعنى الحقيقي.

قوانين معطّلة ومبادرات لا تجد طريقها

تظهر محدودية البرلمان أيضا في تعامله مع عدد من الملفات التشريعية الأساسية. فبعد سنوات من إرساء النظام السياسي لقيس سعيد، لم ينجح المجلس في استكمال الإطار القانوني المتعلق بإحداث المحكمة الدستورية، وهي مؤسسة يفترض أن تؤدي دورا أساسيا في مراقبة دستورية القوانين وحماية التوازن بين السلطات. كما لم يقدم أداء مقنعا في الدفاع عن استقلال القضاء أو في معالجة الاختلالات التي طالته.

وفي المقابل، لم يتردد المجلس في رفض مبادرات تحظى بأهمية سياسية وشعبية، من بينها المبادرة المتعلقة بتجريم التطبيع. ولم يكن رفضها، وفق ما أثير من مواقف وتصريحات، مسألة تقنية أو تشريعية بحتة. فقد نقل عن رئيس البرلمان إبراهيم بودربالة قوله إن الرئيس قيس سعيد أبلغه أن تمرير القانون قد يضر بالمصالح الخارجية لتونس، وأنه قد يُعتبر اعتداء على أمن الدولة الخارجي.

إذا صح هذا الموقف كما نُقل، فهو يطرح سؤالا أساسيا حول استقلالية البرلمان، وهل يملك المجلس حرية اتخاذ قراره التشريعي، أم أن موقف رئيس الجمهورية يظل حاسما حتى في المبادرات التي يفترض أن يبت فيها النواب؟

برلمان وضع وفق خيارات السلطة

لا يمكن فصل أداء المجلس عن الطريقة التي جرى بها إعداد المسار الانتخابي الذي أفرزه. فقد أدخل قيس سعيد تغييرات جوهرية على القانون الانتخابي سنة 2022، وسبق للجنة البندقية أن أبدت، في تقريرها الصادر يوم 27 ماي من العام نفسه، تحفظات تتعلق باستقلالية هيئة الانتخابات وبالضمانات الديمقراطية للعملية الانتخابية ثم قررت تونس الانسحاب من اللجنة بقرار من الرئيس.

وتبعا لذلك لم يكن مستغربا أن يواجه البرلمان منذ البداية أزمة تمثيل وثقة، خاصة في ظل مقاطعة واسعة للانتخابات وضعف المشاركة فيها. لكن ما زاد من حدة الانتقادات هو ما حدث يوم 27 سبتمبر 2024، عندما صادق المجلس على تعديل القانون الانتخابي قبل تسعة أيام فقط من الانتخابات الرئاسية. وقد أثار هذا التعديل اعتراضات واسعة واعتبر فضيحة تشريعية كبرى.

أصوات معترضة لا تصنع معارضة

لا يعني ذلك أن جميع النواب يتبنون الموقف نفسه أو أنهم لا ينتقدون أداء السلطة. فهناك أصوات ارتفعت في الفترة الأخيرة، وعبّرت عن اعتراضها على بعض السياسات والقرارات، لكن المعارضة لا تُقاس بحدة المداخلات أو بعدد العبارات الغاضبة التي تُقال في الجلسات. فالمعارضة ممارسة تقوم على الرقابة وطرح البدائل وامتلاك القدرة على مساءلة الحكومة والتأثير في القرارات. أما أن ينتقد النائب وزيرا في جلسة عامة ثم لا يكون قادرا على مساءلة السلطة التي تحدد توجهات الحكومة فذلك لا يغير كثيرا من طبيعة المؤسسة.

بل إن الاكتفاء بهذه المواقف قد يمنح انطباعا بوجود تعددية داخل البرلمان، من دون أن تكون لها نتائج ملموسة في طريقة اتخاذ القرار أو في السياسات العامة.

في النهاية، لا تكمن أزمة البرلمان في ضعف بعض النواب أو في قلة خبرتهم، بل في موقع المؤسسة داخل النظام السياسي الذي أرساه الحكم الفردي فقد أصبح المجلس عاجزا عن فرض رقابة جدية على الحكومة، ولم ينجح في استكمال مؤسسات دستورية أساسية، كما لم يظهر استقلالية واضحة في الملفات التي اصطدمت فيها المبادرات التشريعية بإرادة رئيس الجمهورية.

قد تكون جلسات البرلمان صاخبة أحيانا وقد يقدم بعض النواب مداخلات نقدية، لكن ذلك لا يكفي لإثبات أن المؤسسة تقوم بدورها. فالبرلمان الذي لا يشارك فعليا في تحديد الخيارات الكبرى، ولا يستطيع مساءلة السلطة التي تضعها، يبقى حاضرا في المشهد وغائبا عن القرار. وهذا هو جوهر المشكلة فالمؤسسة التشريعية يفترض أن تراقب السلطة، انتهت إلى توفير غطاء سياسي وتشريعي لنظام يقوم على الشعبوية والفردانية.



جيلاني الهمامي

لا حل لأزمة الفلاحة التونسية إلا بإصلاح زراعي جذري

(الجزء الثاني)

معضلات الفلاحة التونسية الدائمة

تمثل الاختلالات الكبرى في منظومة ملكية الأراضي كما سبق قوله القاعدة التي على أساسها ظهرت إشكاليات أخرى كثيرة ومستعصية ومزمنة أصبحت، هي الأخرى، مع مرور الزمن عاهات هيكلية للفلاحية التونسية. وتتصل هذه الإشكاليات بنمط استغلال الأرض والإنتاج الفلاحي وعلاقة الفلاحة بمجمل النشاط الاقتصادي والسوق المحلية وحركة التصدير والتوريد وغيرها. وهي إشكاليات ناجمة كلها عن تحوّل الأرض في علاقات الإنتاج المحلية ومجمل أوجه ثقافة الحياة إلى بضاعة أو سلعة في سوق التبادل والمضاربة.

أولى هذه الإشكاليات ما يمكن التعبير عنه بـ"ثنائية" الأنظمة الزراعية dualisme des systèmes agraires الناجمة عن الصدمات التي عرفتها الفلاحة التونسية منذ دخول الاستيطان الاستعماري الفرنسي وظهور نمط الإنتاج الرأسمالي في الريف التونسي تحت سيطرة الرأسمال الفرنسي الاستعماري (أي المعمرين)، ثم بعلاقة بما يعرف بالجلاء الزراعي والذي نشأت معه "رأسمالية زراعية" محلية وريثة للمعمرين الفرنسيين ومرتبطة بمراكز رأس المال العالمي. هذه الصدمات أدّت إلى تعمّق الهوة بين قطاعين فلاحيين متباينين ومنقطعين، تطورا في خطين متوازيين، الواحد على هامش الآخر، هما قطاع الفلاحة "العصرية" من ناحية والفلاحة التقليدية الصغيرة الفقيرة من ناحية ثانية.

البرجوازية الكبيرة العقارية ومسؤوليتها في أزمة الفلاحة

يتميز النمط الأول بالملكية الكبيرة القابلة لاحتضان أشكال الاستغلال العصري أي الاستعمال المكثف للآلات الفلاحية والأسمدة والبذور والمشاتل الجيدة ولأساليب العمل والإنتاج الحديثة. وهو نمط ذو قيمة مضافة مهمة ويتوفر على مردودية عالية نسبيا. وبناء على ذلك تمكن من الاندماج بدرجة ما بالسوق المحلية وبالدورة الاقتصادية الكلية. وقد سادت فيه علاقات انتاج رأسمالية مبنية على الاستغلال المأجور لليد العاملة التي شكلت نواة طبقة عاملة في الريف التونسي، مازالت ضعيفة كميا ونوعيا، من جهة تقابلها من الجهة الأخرى طبقة رأسمالية تتكون من كبار الملاكين العقاريين الذين يشكلون مكوّنا من مكونات الائتلاف الطبقي السائد في البلاد والماسك بجهاز دولة الاستعمار الجديد بعيد خروج الاستعمار الفرنسي المباشر.

تنحدر البرجوازية الكبيرة في الريف التونسي من نواة البرجوازية الزراعية التونسية التي نشأت تاريخيا في أحضان النظام البايوي وتشكلت من الأعيان والعائلات المخزنية وكوادر الحاشية وموظفي الدولة الذين استغلوا موالاتهم للباي للسيطرة على إقطاعات كبيرة وأملاك وقفية شاسعة. وحتى عندما اتجه الاستعمار الفرنسي المباشر إلى تطبيق سياسة الاستيطان والاستحواذ على أحسن الأراضي الفلاحية بواسطة المعمرين والشركات الرأسمالية الفرنسية فقد تعايش معها كبار الملاكين العقاريين المحليين الذين تحوّلوا تدريجيا إلى برجوازية زراعية محلّية اندمجت بالمسارات الجديدة التي أدخلها الرأسمال الاستعماري على عالم الريف في تونس.

ومع خروج الاستعمار المباشر وانتصاب دولة الاستعمار الجديد انفتحت الأبواب أمام هذه الطبقة لتتوسع وتتركز أكثر رغم المضايقات المؤقتة التي لقيتها خلال فاصل تجربة التعاضد (1964 – 1969) التي نفذها أحمد بن صالح. ولكنها عادت، أي البرجوازية الزراعية الكبيرة، لتنتعش من جديد جراء عاملين اثنين هما جلاء المعمرين الفرنسيين وتأميم الأراضي الفلاحية التي كانت تحت سيطرتهم من ناحية وفشل تجربة التعاضد من ناحية ثانية مستفيدة من سياسة الانفتاح الرأسمالي التي انتهجتها حكومة الهادي نويرة. لقد عرف تطور البرجوازية الكبيرة في الريف نسقا متسارعا بفضل التسهيلات التي لقيتها من لدن الدولة في كراء وتملك الأراضي والحصول على التشجيعات المالية (القروض والمساعدات). وتبعا لذلك اتسعت دائرة نفوذها لتتجاوز النشاط الفلاحي البحت إلى الأنشطة ذات الصلة مثل قطاع التحويل (الصناعات الغذائية، المعاصر، المطاحن...) والتخزين والتبريد والسياحة والاستثمار في العقارات في المدن والقرى والتجارة (المساحات الكبرى) والتوزيع وغيرها من الأنشطة (1).

تستحوذ هذه الفئة على أهم المساحات الفلاحية الشاسعة والمعروفة بخصوبتها والواقعة ضمن المناطق الغنية بالمياه وتسجّل نسبة التّساقطات الأرفع في شمال البلاد (الشمال الغربي والوطن القبلي ...) وفي الساحل وسهل صفاقس. وقد استفادت من الاختيارات الاقتصادية للدولة خاصة منذ بداية السبعينات حيث فُسِحَ المجالُ للاستثمارات الخارجية في إطار التّعويل على المشاريع الصناعيّة الخفيفة والسّياحة كقطاعات استراتيجية لجلب العُمْلَة الصّعبة. وفي الإطار ذاته تمّ تشجيع كِبار الملّاكين العقّاريين على الزراعات الرأسمالية ذات القيمة المضافة العالية والمصدرة وعلى الصناعات التحويلية في مجالات القوارِص وزيْت الزّيتون والتّمور والباكورات والزراعات السقوية التي شكّلَت أساساً لاتفاقيات مُتَتالية للتّبادُلِ الحرّ مع الاتّحاد الأوروبي كانت آخر حَلَقاتِها اتّفاقيّة "الأليكا" الّتي رَغْم تَوقُّفِ المُفاوضات بِشأنِها منذُ سنواتٍ يَجْري العَملُ ببعض الأفكار المتصلة بها في مجالات الصّيد البحْري والفلاحية البَيُولُوجيّة ضمن برنامج (2) ADAPT.

وقد أدت هذه الخيارات، التي يجري بها العمل إلى اليوم، إلى إهمال الزراعات الأساسية التي كانت تمثل العمود الفقري للفلاحة التونسية وخاصة الزراعات الكبرى. ومعلوم أن ميزانية الدولة تتحمل سنويا، ومنذ عقود، عبء توريد كميات ضخمة من الحبوب (القمح الصلب والقمح اللين والشعير الخ...) ما انفك في ازدياد نتيجة تراجع محاصيلنا من هذه المادة وما انفكت تكلفته (أي هذا العبء) في ازدياد أيضا نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار في السوق العالمية. لقد طبّعت الدولة التونسية مع حالة التبعية للخارج في هذه المادة الأكثر حياتية بالنسبة للشعب.

فبدل أن يساعد هذا النمط من القطاع الفلاحي على توفير العملة الصعبة وتحقيق الاكتفاء الغذائي والسيادة الغذائية، كما تردد منذ نهاية ستينات القرن الماضي إلى اليوم، فإنه بالعكس من ذلك تماما علاوة على تكريس التبعية للخارج وتراجع مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام وفي مجهود التشغيل، أدى إلى تخريب الفلاحة التونسية ودمّر عوامل نهوضها جراء أساليب الاستغلال التي خلفت أضرارا على أصعدة متعددة منها:

– إجهاد التربية نتيجة الاستغلال المفرط وغير المدروس للأرض والاستعمال العشوائي للأسمدة الكيماوية والمشاتل الحاملة لأضرار بيولوجية كثيرة لهثا وراء تحقيق الأرباح

– تبديد مخزون المياه في المشاريع السقوية سواء باستغلال ما توفره السدود أو بانتشار ظاهرة حفر الآبار العشوائي سعيا إلى تحقيق مردودية ومنتوج غزير وتلبية حاجة اتفاقيات تسويق خارجية مدرة للأرباح

– المساهمة في إنهاك مخزون العملة الصعبة بسبب اللجوء المكثف لاستيراد المعدات والآلات الفلاحية وقطع الغيار والادوية والمشاتل والبذور وكافة مستلزمات الإنتاج تقريبا

تدمير بقية الفئات من الفلاحين الصغار من خلال السيطرة على السوق واحتكار مسالك التوزيع والتحكم في الأسعار عبر مسك شبكة التخزين وآليات التعديل في السوق (التحكم في العرض) بما لا يسمح لصغار الفلاحين بالصمود والاضطرار بالتالي إلى الخضوع لإملاءات مافيات الاحتكار والمضاربات والفساد.

وإضافة إلى ذلك كان لهذه الاختيارات آثار جانبية ذات طابع اجتماعي ساهمت في تعميق الأزمة الاجتماعية التي تشق المجتمع التونسي. فتطوّر هذا النّمط الرّأسمالي الكبير في الرّيف أدّى إلى اختناق القطاع الثاني من الفلاحة وتهميشه واضطرار أصحاب المستغلات الصغيرة الفقراء إلى هجرة أراضيهم والنزوح إلى المدن الكبرى بحثا عن الشغل، الأمر الذي أدّى بدوره إلى ظهور معضلات اجتماعية أخرى كالبطالة وأحزمة الفقر حول المدن وانتشار الجريمة والبغاء والمخدرات والهجرة وما إلى ذلك من الأمراض الاجتماعية.

في المقابل من ذلك لم تقدم هذه الرأسمالية الزراعية شيئا في مضمار تطوير قوى الإنتاج وتحريرها من مكبلات المجتمع القديم بقدر ما زادت في تهميش اليد العاملة الفلاحية بالتركيز على الاستغلال الموسمي للجني أو الغراسة أو الزراعة مقابل أجور زهيدة وفي غياب للتغطية الاجتماعية والصحية. ومن مظاهر تهميش قوى الإنتاج وتعْطيل تطوّرها العمل أكثر فأكثر على استغلال اليد العاملة النّسائية في ظروف عمل أكثر سوء واستغلال أشدّ.

البرجوازية الصغيرة الريفية ومسؤوليتها في أزمة الفلاحة

تمثل البرجوازية الصغيرة الزراعية، أي الفلاحين الصغار الفقراء الذين لا تتجاوز مساحة ملكيتهم 10 هكتارات، كما سبق قوله حوالي 85 % من مجموع المستغلين الفلاحيين منهم حوالي 300 ألف فلاح لا تتجاوز ملكية الواحد منهم 5 هكتارات، ويمثلون 11 % من مجموع الأراضي الفلاحية. ويعد هذا الصنف من الملاكين الأكثر هشاشة وفقرا (نسبة فقر 20%)

(3) بسبب ضعف المردود المالي لنشاطهم وغياب مصادر أخرى للكسب.

فهذا الصنف من الملكية (أقل من5 هكتارات وحتى أقل من 10 هكتارات) يواجه جملة من المصاعب والعراقيل تحكم على النشاط فيه بالفشل في تحصيل الأدنى من النتائج التي توفر للفلاح اكتفاءه الذاتي. موضوعيا لا تسمح الملكية الصغيرة لا باستعمال تقنيات الاستغلال العصري أي الاعتماد على الزراعة العصرية المُمَكْنَنَة بحيث يظل العمل اليدوي هو وسيلة الاستغلال الأساسية علاوة على غياب الادوية والأسمدة الأمر الذي يحكم مسبقا على المردود بالضعف والسلبية.

وتمثل كلفة الإنتاج واحدا من العوائق الأساسية لإنتاجية هذا النموذج من الفلاحة ذلك أن نسبة كبيرة من الأراضي غير مسجلة ولا يحوز أصحابها على رسوم عقارية تخوّل لهم الحصول على قروض بنكية لشراء البذور والأسمدة، مما يضطرهم إلى اقتنائها في سوق المضاربات بأسعار باهظة وبيع محاصيلهم التي لا تمكنهم من تغطية تكاليف الموسم للسماسرة والوسطاء بأثمان بخسة.

إن تجدد مواسم الخسائر لسنوات طويلة وضعف المردود وغياب البدائل الكفيلة بتحقيق مدخول أدني يضمن العيش الكريم والتغطية الصحية تضطر الكثير، وخاصة الشباب منهم، إلى النفور من النشاط الفلاحي وإهمال أراضيهم والانصراف عن استغلالها إلى البحث عن شغل والنزوح إلى الأحزمة القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى. وهو ما أفضى إلى بروز جملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عمقت أزمة الفلاحة وولّدت أزمات اجتماعية جديدة، من ذلك تحول مساحات شاسعة من هذه الأراضي إلى مناطق بور غير مستغلة واختلال توازن الانتشار السكاني ما بين الداخل والمناطق الساحلية. إن خسارة هامش من الإنتاج الفلاحي بسبب كل هذه العوامل ساهم مساهمة حقيقية في تراجع نسق خلق الثروة ومواطن الشغل فضلا عن تعميق عجز الميزان الغذائي للبلاد.

خلاصة القول إن هذا النموذج من الفلاحة لم يحقق التراكم المطلوب للنهوض بالفلاحة التونسية لتتحول إلى عامل من عوامل الازدهار الاقتصادي بقدر ما أصبحت، بالنظر للأزمة التي تردت فيها، عبئا على الاقتصاد التونسي والمالية العمومية وسببا في تبعية غذائية ما انفكت تتعمق.

هوامش

1 – أنظر في هذا الصدد كتاب أعمال عبد القادر الزغل "Modernisation de l'agriculture et populations semi-nomades" (تحديث الفلاحة والسكان شبه الرحل)

2 – برنامج "ADAPT" Appui au Développement Durable dans le secteur de l'Agriculture et de la Pêche Artisanale en Tunisie أمضي بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 2020 ويمتد حتى سنة 2028 بتمويل من الاتحاد بـ 44.4 مليون يورو.

أنظر الرابط التالي : Programme ADAPT, Appui au Développement durable dans le secteur de l'Agriculture et de la Pêche artisanale en Tunisie

3 – أنظر Résumé de l'Etude sur les petites exploitations agricoles en Tunisie Réalisée par le FTDES الصفحة 2 على الرابط التالي: récap-étude-FTDES.pdf

عمر الهمامي

من نجاح المهرجان إلى غياب المشروع:

تستور تنتظر استثماراً حقيقياً

تستور ليست مجرد مدينة تشتهر بالرمان، بل هي ذاكرة أندلسية نابضة، تختزن تراثاً مادياً ولامادياً ثرياً، من عمارتها المميزة وجامعها الكبير وساعتها الشهيرة، إلى فن المالوف والعادات والمطبخ والصناعات التقليدية. إنها مدينة تختزل تاريخاً وحضارة، وتمتلك من المقومات ما يجعلها وجهة سياحية وثقافية وفلاحية قادرة على الإشعاع وطنياً ودولياً.

وقد جاءت الدورة العاشرة لمهرجان الرمان لتؤكد هذه الإمكانات، باستقطاب مئات الآلاف من الزوار على امتداد أسبوع، في نجاح جماهيري لافت يثبت أن تستور قادرة على جذب الزوار من مختلف جهات الجمهورية وخارجها.

لكن، وبعيداً عن أجواء الاحتفال والصور الرسمية، يحق لنا أن نسأل: ماذا ربحت تستور من كل هذا النجاح؟ وأين هي السلطة من تحويل هذا الزخم الجماهيري إلى مشروع تنموي حقيقي؟

المؤسف أن حضور المسؤولين يبدو واضحاً في الزيارات والافتتاحات والصور التذكارية، لكن أثرهم يظل أقل وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالمشاريع والاستثمار والقرارات التي تغير واقع المنطقة. نراهم في الصور، لكننا لا نرى بالقدر نفسه مشاريع على الأرض، ولا استراتيجية واضحة تجعل من المهرجان رافعة للتنمية المستدامة. فهل أصبحت علاقتنا بالمسؤولين موسمية، لا نراهم إلا عند افتتاح مهرجان أو التقاط صورة تذكارية؟

والأدهى أن الإمكانات لا تقتصر على مدينة تستور وحدها؛ فهناك مناطق تابعة للمعتمدية ومحيطها تستحق أن تكون ضمن خريطة الاستثمار السياحي، على غرار عين طنقة بما تزخر به من آثار رومانية وبيزنطية، وسد سيدي سالم، والمسالك الفلاحية والضيعات التي يمكن تثمينها عبر السياحة الإيكولوجية والريفية والإقامة الفلاحية.

ولماذا لا يقع التفكير في إحداث مسلك سياحي متكامل يربط السلوقية بتستور وتبرسق ودقّة، يجمع بين التراث الأندلسي والآثار الرومانية والطبيعة والسياحة الفلاحية؟ ولماذا لا يتحول مهرجان الرمان مستقبلاً إلى مهرجان دولي يستقطب وكالات الأسفار والسياح من الخارج، ويضع المنطقة على خارطة السياحة الثقافية العالمية؟

إن المسؤولية هنا لا تقع على عاتق منظمي المهرجان وحدهم، بل تتحملها بالأساس الهياكل الرسمية المعنية بالتنمية والسياحة والثقافة والاستثمار، محلياً وجهوياً ومركزياً. فليس من المعقول أن تكتفي هذه الهياكل بالحضور البروتوكولي وتهنئة المنظمين، دون تقديم برنامج عملي لاستثمار هذا النجاح. فالتنمية ليست خطابات ولا زيارات عابرة ولا صوراً تنشر على صفحات التواصل الاجتماعي، بل هي مشاريع وإنجازات وقرارات تترك أثراً ملموساً في حياة المواطنين.

تستور لا تحتاج إلى مسؤولين يتصدرون الصور في موسم المهرجان، بل إلى مسؤولين يتصدرون جهود التنمية طوال السنة. تحتاج إلى مشاريع، وتهيئة، واستثمار، وقرارات تخرج ثرواتها من دائرة الإمكانات المعطلة إلى واقع اقتصادي يستفيد منه شبابها وفلاحوها وحرفيوها وأصحاب المؤسسات الصغرى.

لقد نجح المهرجان في استقطاب الجمهور، فمتى تنجح السلطة في استقطاب الاستثمار؟ ومتى تتحول الصور التذكارية إلى إنجازات حقيقية على أرض الواقع؟ فلتكن تستور أكثر من مجرد موعد سنوي للاحتفال، ولتكن وجهة سياحية واقتصادية تستثمر تاريخها وثرواتها لفائدة أبنائها.



كوثر الباجي

كلفة المعيشة في تونس: بين استغلال الكادحين ووهم السيادة الزائف

في تونس، تجاوزت "تكلفة المعيشة" كونها مجرد رقم يُدرج في ميزانية الأسرة أو حديث عابر في الأسواق، لتتحول إلى سؤال سياسي وجودي يمس شرعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

فلم تعد هذه التكلفة تعكس تقلبات ظرفية أو مجرد ارتفاع في الأسعار، بل باتت مقياساً صارخاً لفجوة عميقة بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي، تُترجم يومياً عبر ثقل فواتير الغذاء والدواء والسكن والتعليم، وعجز الأجور عن الصمود.

بالنسبة للعائلة التونسية، لم يعد تدبير الشهر مسألة ترشيد للاستهلاك، بل تحول إلى معادلة يومية قاسية عنوانها: ماذا نشتري؟ وماذا نؤجل؟ وعن أي احتياجات نتخلى لنتمكن من استكمال الشهر؟

إن ما تعيشه الفئات الشعبية والكادحة، من عمال وفلاحين صغار وحرفيين وموظفين، وحتى شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، ليس تراجعاً ظرفياً في القدرة الشرائية فحسب، بل هو نتيجة لعملية "إفقار منهجي" متصاعد؛ بما أن الأجر والدخل بشكل عام، الذي يفترض أنه يضمن العيش الكريم، بات عاجزاً عن تغطية كلفة إعادة إنتاج الحياة اليومية.

فلا يمكن اختزال هذه المأساة في "مؤشرات اقتصادية" عابرة كما تروّج لها المؤسسات المالية الدولية، وأجهزة الدعاية الرسمية في تونس، فالأرقام الفلكية للأسعار ليست سوى التعبير المادي عن اختلالات جوهرية في منوال التنمية وطبيعة توزيع الثروة. إن الحديث الرّسمي عن "تكلفة المعيشة" يُجمل الأزمة ويُواري جوهرها، فهو يخفي خلفه حقيقة تعميق الاستغلال الطبقي، وتدهور أوضاع الكادحين، وتكريس التبعية الاقتصادية، في ظل سياسات مُمنهجة تُحمّل الفئات الشعبية كلفة الأزمات، وتُتيح لرؤوس الأموال الاستفادة من تراكم الثروة في زمن الرخاء كما في زمن الأزمات.

1. تشريح الاستغلال: الفجوة بين ما يُنتَج وما يُعاد إلى المنتج

تقدم المعطيات الإحصائية صورة صارخة للفجوة العميقة بين دخل التونسيين وتكلفة إعادة إنتاج حياتهم اليومية. تشير تقديرات موقع "كلفة العيش" (1) Livingcost.org إلى أن كلفة المعيشة لعائلة من أربعة أفراد في شهر جوان 2026 الماضي تبلغ باحتساب معاليم الكراء 1274 دولار أمريكي (2) ما يعادل 3734 دينار تونسي. وتبلغ دون احتساب معاليم الكراء 929 دولار أي حوالي 2700 دينار. وهو الحد الأدنى الذي يتوجب أن يكون عليه دخل الأسرة شهريًا كحد أدنى نظري لحياة كريمة. وعلى هذا الأساس تحتل تونس حسب تقدير الموقع المرتبة 180 من أصل 197 دولة. في حين أن متوسط صافي الراتب الشهري لا يتجاوز 900 إلى 960 دينارًا، بل إن الواقع المعيشي للكادحين يُرغم الكثيرين على العيش بمدخول لا يتجاوز 500 إلى 900 دينار.

وتتجه تقديرات منصة "نومبيو" (3) NUMBEO إلى تأييد هذه الحقيقة إذ تؤكد أن إنفاق أسرة من أربعة أفراد (بدون إيجار) يتراوح ما بين 5007 و5439 دينارًا شهريًا، لترتفع الميزانية الشاملة مع الإيجار إلى نحو 6049 دينارًا في آخر تحيين لها. وحتى التقديرات المحلية الأكثر تحفظًا، كمنظمة إرشاد المستهلك (3448 دينارًا بدون إيجار) أو تقديرات خبراء آخرين (نحو 4000 دينار لأسرة من 4 إلى 5 أفراد)، تفيد كلها خلاصة واحدة: الأجور تعجز تمامًا عن سدّ تكلفة العيش.

ولا تعود هذه الفجوة إلى تقلبات ظرفية، بل هي نتيجة مباشرة لسياسات تراكمية أدت إلى انفلات مؤشر الأسعار. فقد ارتفع المؤشر العام للأسعار من 100 سنة 2015 إلى 200.4 في أكتوبر 2026، مما يعني أن المستوى العام لسلة الاستهلاك قد تضاعف. والأخطر هو مؤشر أسعار المواد الغذائية والمشروبات، الذي قفز من 138.4 سنة 2021 إلى 227.1 في أكتوبر 2026 (بزيادة تقارب 64% خلال خمس سنوات). وفي أكتوبر 2026، سجل معدل التضخم السنوي 5.6%، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 8.5%، توزعت بين الغلال الطازجة (20%)، اللحوم البيضاء (14.5%)، اللحوم الحمراء (13%)، والخضر الطازجة (12.9%). وهنا يجب التأكيد على أن تراجع نسق التضخم لا يعني انخفاض الأسعار، بل مجرد تباطؤ في وتيرة ارتفاعها، بينما تظل الأسعار المكتسبة مرتفعة والأجور مجمّدة.

هذا الانفلات السّعري انعكس مباشرة على تآكل القدرة الشرائية، وهو ما كشفته مذكرة المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) الصادرة في فيفري 2026، والتي أوضحت أن الأسعار تتجاوز نمو المداخيل منذ 2022؛ وتتراوح تقديرات تراجع القدرة الشرائية الحقيقية بين 8% (للفترة 2018-2024 حسب المذكرة) و11.1% (بين 2019 و2025 حسب احتسابات أخرى تأخذ التضخم بعين الاعتبار).

ولم يتوقف الأمر عند تراجع حجم الاستهلاك فحسب، بل امتد إلى تآكل الشبكة الأمانية للأسر، حيث تراجعت نسبة الادخار من 8.6% سنة 2021 إلى 2.5% سنة 2024. إن دلالة هذه الأرقام تتجاوز مجرد شراء سلع أقل، لتعكس فقدان الأسر لقدرتها على مواجهة الطوارئ والمرض والبطالة، وتحول شريحة متزايدة منها إلى الاستدانة أو استنزاف مدخراتها وممتلكاتها لتأمين قوت اليوم، مما يعمق فقدان الثقة في قدرة الدولة على حماية الحد الأدنى من الكرامة الاقتصادية وفقدان الأمان في المستقبل.

ولا يمكن فهم هذه المؤشرات بمعزل عن طبيعة العلاقة الرأسمالية ومنوال التنمية القائم. فالأزمة ليست مجرد «غلاء معيشة» ظرفي، بل هي نتيجة تراكمية لاختيارات اقتصادية واجتماعية في مجالات الدعم والجباية وسوق الشغل والاستثمار العمومي وسياسات الاقتراض، تُحمّل المواطن كلفة الأزمات وتؤجّل معالجة أسبابها البنيوية. إن ارتفاع تكلفة العيْش هو الوجه الآخر لانكماش الحصة الحقيقية للكادحين من الثروة الوطنية، في ظلّ استحواذ الأقلية المالكة لوسائل الإنتاج على القسط الأكبر منها، وهو ما يدفع شرائح من الطبقة الوسطى نحو الانزلاق إلى الفقر، ويزيد الطبقة العاملة تفقيراً وبؤساً.

2. صندوق النقد الدّولي : ذراعُ رأس المال العالمي وتبعية الاقتصاد الوطني

يُقدَّم الخلاف بين السلطة التونسية وصندوق النقد الدولي على أنه صراع حول "السيادة الوطنية" و"رفض الإملاءات الخارجية". لكن الحقيقة أن القراءة المتأنية لطبيعة هذا الخلاف ومصالح أطرافه تكشف أنه لا يتعلق بمواجهة بين "دولة وطنية" و"مؤسسة أجنبية" كما يراد تسويقه من طرف قيس سعيد وأجهزة الدعاية الرسمية، بل يتعلق بحسابات سياسوية وانتخابية لدى زعيم الشعبوية الذي يحرص على توفير كل شروط المغالطة لتمرير خطابه حول "السيادة الوطنية" و"التعويل على الذات". وبصرف النظر عما قيل ويقال فإن توصيات الصندوق بخصوص ما يسمى بالإصلاحات يجري العمل بها منذ سنة 2020 وتلقى صداها في ميزانيات السنوات الماضية دون استثناء.

وسواء تم تنفيذ إجراءات "الإصلاحات" وفق اتفاق ممضى مع الصندوق أو البنك العالمي او تلقائيا من قبل حكومات الشعبوية، يبقى الكادحون والفقراء والمهمشون في كل الحالات هم الضحية، فهم من يدفع الثمن على أكثر من صعيد وفي كل مجالات الحياة.

3. بين وهم مكافحة المحتكرين وسلاح تجميد الأجور

يلجأ رأس هرم السلطة إلى خطاب شعبوي يهاجم فيه "المحتكرين" و"المضاربين" و"الفاسدين"، مُسخّراً الأجهزة الأمنية لمداهمة الأسواق. غير أن هذا المشهد ليس إلا تزييفاً متعمّداً للوعي، يهدف إلى اختزال أزمة منظومة بأكملها في خطايا أفراد.

الاحتكار ليس خللاً في النظام الاقتصادي الرأسمالي، بل نتيجة طبيعية لتطوره وتركيز رأس المال، إذ لا يمكن محاربة الاحتكار دون المساس بجوهر النظام الذي يُنتجه. هذه الحملات الأمنية هي مجرد "مسرحيّة" لتحويل غضب الجماهير من النظام بكامله إلى تجّار أشرار أفراد، في حين أن الأسعار تواصل ارتفاعها بغضّ النّظر عن سجن تاجر أو الإفراج عنه.

إن رفض الدّولة رفعَ الأجور بما يتناسب مع التضخّم - رغم الخطاب العاطفي أحياناً - هو قرارٌ طبقي خالص. فالدولة، بأشكالها الدستورية المتعاقبة، تبقى في جوهرها أداةً لإدارة المصالح المشتركة للأقلية المالكة. والحفاظ على "تنافسية" الاقتصاد الوطني - أي على أرباح أصحاب رؤوس الأموال - يتطلب بالضرورة إبقاء كلفة اليد العاملة في أدنى مستوياتها، حتى لو أدى ذلك إلى تدمير القدرة الشرائية للكادحين وتآكل الطبقة الوسطى.

كلمة أخيرة حول أزمة "تكلفة المعيشة" في تونس التي لا تعتبر عطلاً عابراً في نظام قابل للإصلاح، بل هي الأزمة العضوية لنموذج اقتصادي وصل إلى طريق مسدود، نموذجٌ يُنتج الثروة في يد الأقلية ويُوزع البؤس على الأغلبية.

سياسات النظام القائم، بشعبويته وسلطويته، لا يمثل خروجاً عن هذا النموذج، بل هي إدارةٌ أكثر قسوةً لأزماته، تهدف إلى منع تشكل وعيٍ طبقيٍ مستقل.

إن الخروج من هذا المأزق لا يكون لا بالتسول المالي من المؤسسات الدولية، ولا بالوهم بـ"سيادة وطنية" داخل سوق عالمية تُهيمن عليها حفنة من الدول والشركات العملاقة بل يقتضي بناء تنظيم طبقي مستقل، وكسر التبعية بوضع الثروات الوطنية تحت سيطرة المنتجين أنفسهم.

فلا كرامةَ لكادحٍ في وطنٍ تُباعُ ثرواته ويُستعبَدُ فيه منتجوهُ، ولا سيادةَ لشعبٍ يُدارُ اقتصادُه من عواصمَ بعيدةٍ ومن مكاتبِ مجالسِ إدارةِ الشركاتِ العابرةِ للحدود.

1 - أنظر الموقع على الرابط التالي : Cost of Living in Tunisia: prices in 10 cities compared

2 – باحتساب معدل سعر الدولار لشهر جوان 2026 في حدود 2.931 مليم.

3 – أنظر على الرابط التالي : Cost of Living in Tunis. Nov 2026. Prices in Tunis

في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ النساء:

حين يقترن تحرر النساء من العنف والاضطهاد بالتحرر من الاستبداد

خطّت النساء في العالم مسيرة تحررهن عبر محطات تاريخية عديدة تعرضن فيها للاستبداد والاستغلال والعنف، وارتبطت تواريخ يحييها العالم أجمع بأبشع جرائم عنف ضدهنّ. وقد خلدت الحركات الثورية وبعدها الأمم المتحدة 8 مارس يوما عالميا للنساء بعد مجازر عاملات النسيج في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وأقرت الأمم المتحدة، سنة 1979، يوم 25 نوفمبر من كلّ سنة، يوما عالميا للقضاء على العنف ضد النساء بعد حادثة الانتقام والتشفي الذي اقترفها بوليس دكتاتور الدومينيك رافائيل تروخيو من الأخوات ميرابال، "الفراشات" المناضلات ضدّ استبداده واحتكاره الثروة والسلطة إذ شرّد عائلاتهن وحبس رفاق دربهن ثم اغتالهن في الطريق العام.

إنّ هذه الوقائع وغيرها التي لا يتّسع المجال لذكرها جميعا، تلتقي كلها حول نضالات كانت دوافعها نفس السبب وهو العنف المسلّط على النساء سواء كان سياسيّا أو اقتصاديّا أو اجتماعيّا. ومثلما انطلقت من المعاناة من الاستغلال والقمع والاضطهاد والدونية فإنها اشتركت واتحدت في مسار المقاومة الطويل الذي رسمته النساء بالعرق والدم سعيا إلى التحرّر وافتكاك حقوقهنّ في الشغل والعيش والكرامة والمساهمة في الحياة العامة من موقع المساواة دون قيود ولا تمييز ولا عنف أو أيّ صنف من صنوف الاضطهاد. وقد حقّقن ما حقّقن في هذا المسار من مكاسب عملية وتشريعيّة ولكن طريق النضال من أجل بلوغ كل الأهداف كاملة وبلا نقصان ما زالت طويلة من أجل تحقيق المساواة التامة والفعلية في الحقوق خاصّة أن التشريعات ظلّ أغلبها حبرا على ورق لتعارضه مع مصالح أصحاب رؤوس المال وممثليهم الماسكين بأجهزة الحكم.

إن الخيارات الاقتصادية في بلادنا القائمة على تسخير خيرات البلاد وثمرة الإنتاج العام لتحقيق الربح السريع لفائدة الأقلية الرأسمالية المحلية الجشعة ووكيلة الرأسمال الأجنبي، هي المسؤولة أولا وأخيرا عن تفشي البطالة والفقر والبؤس والتخلّف وسائر الأمراض الاجتماعيّة، ومن أبرزها العنف، التي تمثّل النساء ضحيتها الأولى فضلا عن حرمانهن من حقوقهن في الشغل والصحة والتعليم والنقل والسكن ورعاية الأمومة والطفولة. إنّ العنف ضد النساء في مجتمعنا ما انفكّ يتفاقم ويتخّذ أحجاما غير مسبوقة خاصة في مستوى جرائم تقتيل النساء التي تتكاثر وتزداد بشاعة في مختلف الجهات، برعاية مباشرة وغير مباشرة من منظومة الحكم الشعبويّة المحافظة والرجعية الاستبدادية التي تقدمت أشواطا في تشويه الوعي وترذيل القيم والمبادئ وتخريب العلاقات الاجتماعية والأسرية.

إن مناضلات منظمة مساواة، إذ يدعون، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ النساء، كافة نساء تونس وفي مقدمتهن العاملات والكادحات والمعطّلات عن العمل لمواجهة استشراء العنف بكافة مظاهره في مجتمعنا، فإنّهنّ يطالبن بما يلي :

- سن أنظمة عدالة منصفة وفعّالة لجميع النساء.
- تفعيل التشريعات الحامية لضحايا العنف كتوفير الدعم والخدمات الأساسية والآمنة للمعنّفات ومحاسبة مرتكبي جرائم العنف ووضع حدّ لسياسة الإفلات من العقاب.
- توفير مستلزمات العمل اللائق للعاملات في كل المجالات بما يحميهنّ من كافة أشكال العنف المادّي والمعنوي.
- تطوير قطاع الصحة الإنجابية العمومي لحماية النساء من الإهمال والعنف الصحي في المؤسّسات المعنيّة
- توفير شبكة ووسائل نقل آمنة تحفظ كرامة النساء ،تلميذات وطالبات وعاملات وغيرهنّ، من التحرّش
- دعم منظومة التربية والثقافة بمادة توعوية ضد العنف والتمييز تجاه النساء.
- إطلاق سراح كافة النساء المعتقلات من أجل آرائهنّ وأنشطتهن السياسية والجمعوية ووقف كل التتبعات ضد من هنّ في حالة سراح.

إننا في منظمة مساواة إذ نعتبر أن لا حرية ولا كرامة للنساء في مجتمع قائم على التهميش وغير ديمقراطي

فإنّنا نؤكد مرة أخرى أنّ طريق التحرر النسوي يسير جنبا إلى جنب وفي علاقة جدلية مع مقاومة الاستبداد والاستغلال والتبعيّة من أجل الشغل والحرية والكرامة للجميع.

فلتنهض نساء تونس لمواصلة المسيرة من أجل مجتمع خال من العنف.

الحرية والكرامة والمساواة لنساء تونس

عاشت نضالات النساء



تونس في: 20 نوفمبر 2026

منظمة مساواة

فضيلة الدشراوي

تقتيل النساء :

بين الهشاشة المجتمعيّة ومسؤولية النظام الحاكم

تعبت تونس من أخبار تقتيل النساء في السنوات الأربع الأخيرة إذ بلغ عدد الضحايا حوالي100. فهذا زوج بالقصرين يسكب البنزين على زوجته ويحرقها، وذاك زوج في نابل يخنق رفيقة العمر بأسلاك كهربائية وآخر بولاية بنعروس يهشّم رؤوس زوجته وأمها وخالها، ورابع في قفصة يُنهي حياة زوجته وابنه الصغير ذبحا. أمّا في القيروان فقد ذبح الزوج الأوّل زوجته يوم عيد الإضحى بساطور بعد مطاردتها في الشارع بينما طعن الثاني زوجته التي وضعت حديثا مولودها الأوّل، وفي الكاف أطلق عون أمن النار على زوجته فيما حرق عون ديوانة قرينته. وفي أريانة أجهز شاب على شقيقته وأصاب والدته بجروح بليغة بينما نخر ستّيني جسم زوجته بـ44 طعنة...

هذا غيض من فيض. لكنّه كاف لتبيان حجم الكارثة.

1- ماهو تقتيل النساء؟

بعد انقلاب 25جويلية2021 تواصل تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي وكان لهذا التدهور تأثير في جميع تفاصيل حياة الطبقات والفئات الشعبيّة. وفي هذا السياق استشرى العنف وارتكبت الجرائم التي ذكرناها والتي هزّت الرأي العام وأرعبت التونسيات والتونسيين لبشاعتها وحجم الضرر الذي ألحقته بالأسر والعائلات. لقد تنوّعت أساليب التقتيل بين الطعن والحرق والذبح والخنق والسحل والدهس والتهشيم وتوزّعت أدواته بين السكاكين والسواطير والمطارق وأسلاك الكهرباء والمواد الحارقة والرصاص ...وهو تقتيل مشحون بالتشفّي المنقاد بغُلّ على النساء ممّا يضفي عليه طابعا تمييزيّا ويدرجه في خانة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2- ضحايا التقتيل ومداه الجغرافي

طالت هذه الجرائم الفتيات والصبايا والمسنّات وخاصة النساء المتزوّجات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 20 و45 سنة... لم تسلم من هذا العنف لا البنت، فلذة الكبد، ولا الزوجة رفيقة العمر، ولا الأمّ، الحضن الدافئ، و لا الحبيبة ولا القريبة ولا الزميلة ولا الحماة.

إن تواتر هذه الجرائم وتصاعدها ضاعف مخاوف الأسر والعائلات إذ أصبحت بيوتها غير آمنة كما ازداد القلق من اتساع رقعتها الجغرافية إذ مست الأرياف والمدن وتحديدا المناطق والأحياء التي تعاني هشاشة اجتماعية. لقد تمركز هذا العنف في تونس الكبرى سنة2024 وهو ينتشر الآن في الوسط والشمال الغربي ويتدحرج اليوم نحو الجنوب (قفصة، قابس، تطاوين...)

3- هويّة المعتدين

إن غالبية الجناة هم من الذكور الأقارب وخاصة من الفضاء الأسري وقد تجاوزت نسبتهم 70% حسب التقارير الحقوقية والنسوية. ويتصدّر القائمة الأزواج بنسبة 81% لتأتي جرائم الأصول والفروع في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة أشخاص من خارج الإطار العائلي عادة ما ترتبط جرائمهم باعتداءات جنسية: تحرش أو اغتصاب... وما من شكّ في أنّ هذه الأرقام تؤكّد أنّ الفضاء الأسري هو الأكثر خطورة.

4- أنواع تقتيل النساء:

توجد أنواع أخرى من الاعتداءات على النساء لا تقل وحشية عن السلب المباشر للحياة ويكون منفذوها أفرادا أو مجموعات أو مؤسّسات:

مارأيكم ببنت الخامسة عشرة سنة حين تتعرّض إلى هجوم بشع من طرف مجموعة أشخاص ينهشون جسدها كالكلاب المسعورة؟ أليس ذلك تقتيلا؟

– ما رأيكم في تسميم قاصرات بأنواع ومقادير مهلكة من المخدرات التي يروجها تجار الموت في ظل عجز السلطة عن مقاومتها، أليس ذلك تقتيلا يشل شرايين الحياة في أجسامهن؟

– حين تنتقل العاملات الفلاحيات إلى عملهن في شاحنات متهالكة وبحمولة كبيرة ويَمُتْنَ بحوادثها (في60 حادث سُجّلت 24 ضحية و531 جريحة) ساهمت الدولة فيها بعدم تفعيل القانون 51لسنة2019، أليس ذلك جريمة تقتيل يطالها القانون؟

– حين تتضرر النساء في الجنوب من مصبات المجمّعات الكيمياوية في الماء ودخانها المنفوث في السماء فتصبن بالإجهاض والعقم وبسرطانات الثدي والمبيض القاتلة بحكم حساسية أجسادهن للملوثات الهيدروكربونية السامة، ألا يعد ذلك تقتيلا مؤسساتيا؟

– حين تحرم النساء الحوامل من الرعاية الصحية ويمتن لانعدام توفّر مراكز التوليد الضرورية ومستلزماتها، ألا يعد ذلك تقتيلا من قبل الدولة؟

أين القوانين لصدّ هذا الكمّ الهائل من التقتيل؟

5- الفجوة بين القوانين والواقع ودق ناقوس الخطر.

تراجع مركز تونس في كافة التقارير الدولية التي كانت تعتبرها رائدة عربيا في مجال القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة. ولا تعود أسباب هذا التراجع إلى عدم مسايرة تلك القوانين والتشريعات للتطوّر الحاصل في العالم وإنّما أيضا إلى اتّساع الهوة بين القوانين والواقع المَعيش. تخلّفت الدولة عن تحمّل مسؤولياتها تجاه الأطفال والشيوخ وخاصة النساء ولم تعد المؤسسات الرسمية جادّة في رصد الجرائم المرتكبة على حسابهنّ وإحصائها والإدلاء بالبيانات الرسمية والدقيقة بل هي تتغافل عن الكشف عنها لإخفاء فشلها في مقاومة الظاهرة وبالتالي إخفاء مسؤوليتها في تفاقمها، ومن هنا جاء ضعف التبليغ وغياب الشفافيّة والنفاذ إلى المعلومة وهو ما يفسّر التقاعس في حماية المعنّفات والتراجع في تطبيق القوانين والتطبيع الرسمي مع العنف والإفلات من العقاب.



استشعر المجتمع المدني والحقوقي خطورة الحالة وذلك ما حدا به إلى دق ناقوس الخطر وتجنّدت الجمعيات المدنيّة لرصد جرائم تقتيل النساء في السنوات الأخيرة وإحصائها فكانت كالتالي:

2023 : 25 ضحية.

2024 : 29ضحية.

2025 : 30 ضحية.

2026 : 15 ضحية إلى حدود شهر أوت مع خمس محاولات قتل.

لقد تضاعف العدد بخمس مرات قياسا بسنة 2018. ولم تتوانَ الجمعيات النسوية ورابطة حقوق الإنسان في تقديم تقارير دورية توثّق هذه الجرائم وتحلّل دوافعها رغم غياب المعطيات الرسمية الدقيقة وتطالب السلطات العموميّة بالالتزام بتطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 وما يتبعه من إجراءات استباقية لقطع الطريق أمام حدوث الجريمة. لكنّ الجهات المسؤولة ضربت عرض الحائط بكل صيحات الفزع وباحتجاجات النساء والعائلات واعتمدت حلولا أمنية واهية ولم تلتزم بالاتفاقيات المحلية مثل الاتفاقية عدد 18 لسنة 2018 والمعاهدات الدولية (سداو) وقانون 58 لسنة2017.

6- الأسباب والجذور المغذّية

أ- الأوضاع الاجتماعية

على امتداد السنوات السبع الأخيرة تفاقمت الأزمة الاقتصادية (انخفاض نسب النموّ، تفكّك المنظومات الإنتاجيّة في المدينة والريف، تعمّق التبعية المالية والتجارية والتكنولوجيّة...) فازدادت الأوضاع الاجتماعية سوءا وتدهورت مجمل أحوال الشعب مع استمرار عجز المنظومة الحاكمة عن حمايته من بطش الرأسمال الأجنبي والمحلي وجشع الشركات والعائلات الثرية. فقد فشلت في توفير الشغل للمعطّلين وفي التحكم في الارتفاع الجنوني للأسعار، وفي حماية الأمن الغذائي، كما تسبّبت في تجويع المواطنين وتعطيشهم في حر الصيف وفي تعريضهم للموت بسبب انقطاعت الكهرباء. وفي نفس الوقت ازدادت معاناة العاملات الفلاحيّات جرّاء استمرار حوادث الموت وتنكّر الدولة للقانون 51 لسنة 2019 الذي يضمن لهنّ نقلا آمنا. وتواصلت عذابات أصحاب الشهائد العلميّة وأغلبيّتهم من النساء، جرّاء الانقلاب على القانون عدد 18 لسنة 2025.

إن هذه الإخفاقات أثرت بشدة في واقع النساء اللواتي زُجّ بهن في أتون الفاقة والتوتر ناهيك عن أعباء أخرى سببتها الدولة بتخليها عن توفير المحاضن ورياض الأطفال والعناية بالمدارس العمومية وترك المجال واسعا لانتشار فقاقيع المؤسسات التربوية الخاصة التي لا تذر سانحة ولا بارحة إلا اغتنمتها نهبا للأسر المتعبة. زد على ذلك تهاوي الخدمات الصحية والإدارية والنقل التي عمّقت معاناة الطبقات والفئات الكادحة والشعبيّة.

أمام هذا الحجم الهائل والمدمّر من الانحدار والتراجع أصبحت المرأة مرمى تسدد نحوها سهام الغضب والنقمة في مجتمع ذكوري فكثرت المشاكل والمشاحنات والصراعات.

ب- الهيمنة الأبوية والعقلية الذكورية.

في معمعة التوترات والخصومات في الفضاء الأسري تؤثّر الهيمنة الذكوريّة التي تمنح الرجل حق "امتلاك المرأة" بوصفه "رئيس العائلة' و"رب البيت" ويحق له معاقبة الأبناء والزوجة والسيطرة على قراراتها. أما في الفضاء الخارجي كمراكز ووسائل النقل والأسواق وفي طوابير البريد والمستشفيات والمخابز، تتدخّل العقلية الذكورية المقيتة أثناء الخصومات "الميدانية" التي تمتدّ لاحقا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، لتنفث سمومها بهجاء الحرائر والتحريض عليهن، فتكثر الدعاوي إلى تطبيق القوانين القروسطية وإلى إلجام النساء. لقد نهضت هذه العقد الذكورية لتعشش من جديد في العقول وتنعكس في الممارسات اليوميّة في غياب ثقافة تقدمية نشيطة وأطر فكرية نيّرة تنشر الوعي.

وما من شكّ في أنّ للخطابات السياسية الرسمية وغير الرسمية، المشحونة بالحقد والكراهية والتي ترشق النساء بالتهم الأخلاقية وتحقّر من شأنهن وتُشيّئهنّ وتشيطنهنّ، تأثير سلبي عميق في العقول، فهي خطابات تزرع الحقد والكراهيّة وتشجّع على العنف الذي يبدأ دائما بفكرة قبل أن يتحوّل إلى فعل كما أنّها تُشتّت شمل أبناء الشعب وبناته ولا توحّدهم حول قضاياهم المشتركة وضدّ عدوّهم الطبقي المشترك الذي يدمّرهم جميعا.

ج- إن للدساتير تأثيرا في أحوال المواطنين/المواطنات فالدستور مرجع أساسيّ في تسيير شؤون الدولة والمجتمع فهو الذي يحدّد أسس التعايش ويضبط الحقوق والواجبات. والملاحظ أن دستور2022 الذي سنّه قيس سعيّد بنفسه ولنفسه، تنكّر لمدنية الدولة ولمبدأ المساواة بين الجنسين الوارد في دستور 2014 واستبدل المرجع الكوني للحقوق بالمرجع الديني وهو ما ساعد على انتعاش العقلية الذكورية/الأبويّة من جديد وتحميل النساء مسؤولية الاعتداءات التي يتعرضن لها، والادعاء بأنّ المطلوب هو "الدفاع عن حقوق الرجل التي داستها المرأة" وفسح المجال، بما فيه في "البرلمان"، للمطالبة جهرا، على لسان بعض النواب، بالعودة إلى تعدّد الزوجات. وهو ما غذّى ويغذّي النزعات العدوانية ضدّ النساء.

د- إن كثيرا من العائلات ساهمت في إذكاء هذه الجرائم بضغوطها على المعنّفات، زوجة أو أختا أو بنتا، لإسقاط دعاويهن والعدول عن التشكي في مراكز الأمن والمحاكم "درءا للفضائح" و"حفاظا على سمعة العائلة" و"تماسك الرابطة العائلية والمصاهرة" و"إعطاء فرصة للمعتدي لمراجعة سلوكه وتعديله" حسب رأيهم.

هـ- المواقف الأمنية والقضائية.

إذا لجأت المعنّفات إلى الجهات الأمنيّة، غالبا ما يتم الاستخفاف بهن ودعوتهن إلى الصلح: "طيّح من روحك شوية وارجع لراجلك وصغارك"، "سامحو ماهو بو صغارك" "المرأة العاقلة ماتشكيش بمولى بيتها، برة هني على روحك"

أما في المحاكم فلن تجد المعنّفات سوى التراخي والتمطيط في الإجراءات والعراقيل البيروقراطية وارتفاع تكاليف التقاضي ما يدفع الضحايا إلى التراجع عن شكاياتهن والتطبيع مع العنف وهو ما يُطمئن المعتدي لينتقل إلى مرحلة التقتيل.

إنّ في مواقف الأمن والقضاء تناقضا صارخا في التعامل مع الملفات، ففي الملف السياسي، يبدو الحزم على أشده: التتبع القضائي فوريّ (اعتقالات، إيقافات، سجن، طرد من العمل) ضد أي معارض أو ناقد لسياسة الحاكم بأمره والحسم سريع وصارم، أما في ملفّ حقوق النساء فالتراخي والتجاهل واللامبالاة هي السمة المميزة لسلوك هذه الأجهزة.

و- إن الإعلام في بلدنا عوض أن يكون أداة تطوير لوعي المواطن أصبح أداة لتهميش العقل وإعادة إنتاج العنف، فالإعلام الرسمي يمر على خبر الجريمة مرور الكرام ويختم بـ" إن لله وإن إليه راجعون" أما الإعلام الخاص الذي يبحث عن إحداث الضجيج (buzz) وكسب الربح من فواجع الضحايا وأوجاع عائلاتهم فهو يعرض الأخبار وينشر غسيل العائلات وخصوصياتهم ويوجد أحيانا المبررات للمعتدين عازفا على وتر "المعاناة النفسية" أو "الثأر للشرف" وهو ما يحرف الموقف إلى اللوم على الضحية عوض الجاني. أما شبكات التواصل الاجتماعي فهي مرتع لكل من هبّ ودبّ من مروّجي السموم المعادية لحقوق النساء وحريتهن.

7- ما هي الإجراءات الضروريّة لبناء منظومة حماية جديدة متكاملة؟

إن جرائم تقتيل النساء، كما أوضحنا، ليست جرائم فجئيّة أو عرضيّة أو مجرّد حوادث معزولة بل هي جرائم نسقية لها جذورها الثقافيّة الذكوريّة الموروثة ولها أسبابها الاجتماعية الناتجة عن خيارات اقتصادية تخدم مصالح الكمبرادور والرأسمال الأجنبي كما أن لها سياقاتها السياسية، الاستبدادية والقمعيّة. وما من شكّ في أن معالجة هذا الوضع تقتضي خيارات جديدة، شاملة وجذرية، على أنقاض الخيارات الحاليّة:

أ- إن الخيارات المطلوبة لن تكون إلّا شعبية، وطنية ديمقراطية، تعمل على فكّ الارتباط بالرأسمال الأجنبي المتوحش وأذنابه الكمبرادور لتتخلص الطبقة العاملة والفئات الكادحة والمفقّرة في المدينة والريف من الاستغلال والبطالة والبؤس وتتمكّن من إرساء عدالة اجتماعية تضمن العيش الكريم والاستقرار الاجتماعي والنفسي للنساء والرجال على حد سواء في إطار نظام سياسي جديد، الجمهورية الديمقراطية الشعبية القائمة على مبدأ المساواة والتي تضمن الحقوق والحريات وتكرس سيادة الشعب الكادح على الدولة.

ب- إنّ المؤسسة التربوية في الديمقراطية الشعبية لها دور ريادي في مقاومة العنف والكراهية، على أساس تثوير مناهج وبرامج التعليم والتربية وتفكيك ثقافة التمييز بين الجنسين منذ المراحل الدراسية الأولى. إن هذا التوجّه من شأنه خلق الظروف الملائمة لنشر ثقافة جديدة، إنسانيّة، قائمة على الإيمان بالمساواة واحترام كرامة النساء وحماية حرمتهنّ الجسديّة والالتزام بالقانون.

ت- إن الديمقراطية الشعبية إذ تسعى إلى إرساء إعلام حر فمن أجل أن يسهم في تطوير الوعي المجتمعي ويساعد على بلورة القضية باعتماد مقاربة نفسية واجتماعية وسياسية وتربوية وقانونية ومواجهة الخطاب الذكوري، التمييزي، الرجعي عبر تفكيكه وتحليه وفضحه وإبراز خطورته على المجتمع.

ث- إن الثقافة مهمة في مقاومة العنف والجريمة وذلك بتنشيط الفنون والمسارح والسينما وخلق نوادي للترفيه وانتعاش الأدمغة ولملء أوقات الفراغ وتعزيز الرغبة في الحياة والحب والتآلف، فالثقافة تشكل الوعي وتطوره وتهذب السلوك.

بهذه الاستراتيجية نغيّر واقعنا المتعب بالتهميش الطبقي وظلام الجرائم وأحزانها ونفسح المجال لبناء مستقبل مستقرّ ومشرق بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانيّة.

ج- أمّا بشكل مباشر فالمطلوب النضال من أجل:

– تفعيل القوانين المتعلّقة بالعنف المسلّط على النساء وأوّلها قانون 58 لسنة2017 وتنفيذ آلياته وإجراء تعديل تشريعي لاعتبار هذه الجريمة مستقلة بذاتها وتطوير الجهة المختصة والالتزام بمسؤولياتها من كشف الانتهاكات وتوثيقها مهما كان الشخص أو المجموعة أو المؤسسة ومهما كان مركزهم الاجتماعي أو المهني أو السياسي. كما لابد من دعم ودفع المجتمع المدني ليعمل بأريحية

– توفير المؤسّسة الأمنيّة قنوات اتّصال فعالة للتبليغ عن حالات العنف الأسري والتهديد بالقتل، ومن الضروري أن يتلقى الأعوان تكوينا وتدريبا في هذا المجال للتعامل بطريقة سليمة مع جرائم العنف حتى لايبلغ مرحلة القتل.

– اختصار المحكمة زمن التقاضي في مثل هذه الجرائم المستعجلة وتخفف من الإجراءات والتكاليف، وأن تنشأ خلية قضائية تختص بجريمة تقتيل للنساء.

– توسيع تدخّل المجتمع المدني لنشر الوعي في صفوف المجتمع بخطورة العنف المسلّط على النساء والحثّ على إدراج هذه المسألة في البرامج الدراسية وفي وسائل الإعلام والأنشطة الثقافيّة.



اتحاد الشباب الشيوعي التونسي: أربعون سنة في خندق الثورة... لم نساوم، لم ننكسر، ولن نتراجع

تحلّ يومي 16 و17 نوفمبر 2026 الذكرى الأربعون لتأسيس اتحاد الشباب الشيوعي التونسي، المنظمة الشبابية لحزب العمال. أربعون سنة من النضال والصمود والمقاومة، من مواجهة الاستبداد والاستغلال والتبعية، ومن الانحياز الثابت إلى قضايا الشباب والشعب والوطن، وإلى قضايا التحرر الوطني والإنساني، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

تأسس الاتحاد سنة 1986 في سياق سياسي واجتماعي مأزوم، تحت وطأة الاستبداد والقمع وانسداد الآفاق أمام الشباب التونسي، ليكون إطاراً ثورياً يجمع طاقات الشباب وينظم نضالاته حول مطالبه المباشرة، ويربطها بأفق التغيير الجذري للمجتمع عبر الثورة الوطنية الديمقراطية في أفق تحقيق الاشتراكية. ولم يكن تأسيسه مجرد ميلاد تنظيم شبابي جديد فحسب، بل تعبيراً عن حاجة تاريخية إلى قوة شبابية منظمة، تدافع عن مصالح الشباب وتواجه واقع الاستغلال والتهميش والاضطهاد.

منذ تأسيسه، اختار اتحاد الشباب الشيوعي التونسي خندق المواجهة، فانتشر في الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين والأحياء الشعبية والجهات الداخلية، وأصبح مدرسة للنضال والصمود والتكوين السياسي. وكان ثمن هذا الاختيار حملات متواصلة من القمع والتنكيل، شملت الإيقافات والتعذيب والمحاكمات الجائرة والطرد من الدراسة والعمل والملاحقات الأمنية والقضائية. ولم تستثن آلة القمع حتى القاصرين، ومن بينهم الرفيق الفقيد برهان القاسمي الذي اعتقل وعذّب وسجن وهو في السادسة عشرة من عمره.

من محاكمات 1986 و1987 بقفصة وسيدي بوزيد وقابس، إلى معارك كلية الآداب برقادة خلال سنوات 1994 و1995، ومحاكمات 2002 و2005، والحوض المنجمي سنة 2008، وطلبة منوبة سنة 2009، وصولاً إلى إيقافات الثورة سنتي 2010 و2011، ظل اتحاد الشباب الشيوعي التونسي حاضراً في قلب المعارك، ولم تنجح الدكتاتورية في كسر إرادة مناضلاته ومناضليه أو اقتلاعه من مواقع النضال.

ومع اندلاع الثورة التونسية، كان مناضلو اتحاد الشباب الشيوعي التونسي ومناضلاته في الصفوف الأمامية، مساهمين في معارك القصبة 1 والقصبة 2، وفي فضح حكومات الالتفاف على الثورة ومواجهة المشروع الرجعي الإخواني، كما كان لهم دور في اعتصام الرحيل وفي معارك بناء الجبهة الشعبية وتنظيم الشباب المناصر لها. وظل متمسكاً باستقلالية القرار الشبابي، رافضاً إخضاع الحركة الشبابية لمشاريع الهيمنة والتدجين.

وفي 25 جويلية 2021، رفض اتحاد الشباب الشيوعي التونسي الانقلاب على المكتسبات التي حققها الشعب بتضحيات جسيمة، وحذّر من المشروع الشعبوي الرجعي ومخاطره على الحريات والحقوق الاجتماعية والسياسية. وقد أكدت السنوات اللاحقة صحة تحذيراته، مع تصاعد القمع والتتبعات والمحاكمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم البطالة والفقر والتهميش والهجرة والانقطاع المدرسي.

إننا نؤكد أن الأزمة الحادة التي تردت فيها بلادنا، اقتصادا وحياة سياسية ومجتمعا وثقافة ورياضة، لا ترتبط فقط بطبيعة الأشخاص الذين تعاقبوا على الحكم منذ بورقيبة وصولا إلى قيس سعيد مرورا ببن علي والباجي وحركة النهضة ورموز الترويكا وإنما هي أزمة مشروع رجعي وفاسد قائم على التبعية والاستغلال والنهب بما في ذلك المشروع الشعبوي الحالي رغم ما يتشدق به من شعارات حول "السيادة الوطنية" و"التعويل على الذات" و"التطبيع خيانة عظمى". فهو كسائر الانظمة التي سبقته نظام مفلس اقتصاديا عميلا وتابعا للخارج معاديا للشعب وللوطن.

إن الخروج من هذه الأزمة التي تردت فيها بلادنا لن تتسنى إلا بالقطع مع التبعية ومع الإملاءات الإمبريالية وبالإطاحة بمنظومة الحكم الحالية وبناء الدولة الديمقراطية الشعبية التي تقود البلاد إلى الخلاص من ربقة الاستغلال الراسمالي المتعفن والقهر والتقدم بها نحو المستقبل الذي تشهد فيه تونس الازدهار والرقي ويتمتع فيه الشعب بالحرية والرفاه.

ونحيي هذه الذكرى في ظل تصاعد العدوان الإمبريالي والصهيوني على الشعب الفلسطيني، واستمرار حرب الإبادة والتدمير، والاعتداءات على الشعب اللبناني وشعوب المنطقة. إن فلسطين ليست قضية تضامن موسمي أو شعاراً للاستهلاك السياسي، بل هي قضية تحرر وطني ومواجهة للمشروع الإمبريالي الصهيوني في منطقتنا. ولا يفوتنا ان نجدد دعمنا المبدئي لنضال الشعب الفلسطيني ومقاومته من أجل تحرير أرضه وتقرير مصيره واستعادة حقوقه الوطنية والتاريخية، وادانة كل أشكال التطبيع والتواطؤ مع الكيان الصهيوني.

إننا نؤمن بأن تحرر شعوبنا من الاستبداد والاستغلال والتبعية لا ينفصل عن معركة التحرر الوطني الفلسطيني، وأن مقاومة الإمبريالية تقتضي مواجهة أنظمتنا الرجعية والاستبدادية وبناء حركة شعبية قادرة على تغيير موازين القوى.

وفي الذكرى الأربعين، نستحضر بكل إجلال أرواح شهداء الحركة الثورية والتقدمية، وفي مقدمتهم الرفيق الشهيد نبيل البركاتي، وكل الرفيقات والرفاق الذين دفعوا من حرياتهم وأعمارهم وأجسادهم ثمن التمسك بمبادئهم. كما نحيي أجيال المناضلات والمناضلين الذين حملوا راية الاتحاد وصنعوا بتضحياتهم تاريخاً نضالياً سيظل جزءاً من ذاكرة الحركة الشبابية والشعبية التونسية.

إن أربعين سنة من النضال ليست مناسبة للاكتفاء باستحضار الماضي، بل مسؤولية لمواصلة النضال وتجديد أدواته. ومن هذا المنطلق، يؤكد اتحاد الشباب الشيوعي التونسي على:

- مواصلة النضال ضد الاستبداد والحكم الفردي وكل أشكال القمع، والدفاع دون مساومة عن الحريات العامة والفردية وحرية التعبير والتنظم والاحتجاج.
- الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب، ومواجهة البطالة والهشاشة والتهميش والخيارات الاقتصادية اللاشعبية واللاوطنية.
- العمل على توحيد الشباب التقدمي والثوري وبناء حركة شبابية جماهيرية مستقلة، قادرة على الدفاع عن مصالح الشباب ومواجهة الرجعية والاستغلال.
- الالتزام بالنضال من أجل المساواة التامة والفعلية بين النساء والرجال، ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف والاضطهاد.
- تصعيد النضال ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومساندة الشعب الفلسطيني وكل الشعوب المقاومة للاحتلال والعدوان والاستبداد.
- التمسك بمشروع الثورة الوطنية الديمقراطية فالاشتراكية، والانحياز إلى كفاح الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة من أجل التحرر والانعتاق.

أربعون سنة ونحن في خندق النضال، وماضون في نفس الطريق.

عاشت نضالات الشباب التونسي!

عاش اتحاد الشباب الشيوعي التونسي!

المجد والخلود لشهداء الحركة الثورية والتقدمية!

عاشت فلسطين حرة!

عاشت نضالات الشعوب من أجل التحرر والانعتاق والاشتراكية!

اتحاد الشباب الشيوعي التونسي

نوفمبر 2026

حمادي المثلوثي

الأسماء تتغير والواقع واحد: من «الإبادة» إلى «التدمير الشامل»

لم يكن تكليف غادي آيزنكوت بتشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة مجرد تغيير في قيادة الحكم أو بحث عن بديل لمجرم الحرب نتنياهو، بل هو حدث يطرح أسئلة حول مستقبل السياسة الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني. فالرجل الذي يسعى إلى تولي رئاسة الحكومة ليس سياسيا قادما من خارج المؤسسة العسكرية، بل هو جنرال سابق قاد جيش الاحتلال، وارتبط اسمه باستراتيجية عسكرية تقوم على التدمير الواسع واستخدام القوة المفرطة للردع وخلق الرعب.

كلّف الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ غادي آيزنكوت رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة يوم 8 نوفمبر 2026، بعد الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 27 أكتوبر، وحصوله على توصية 67 نائباً في الكنيست. وبهذا التكليف، يبدو الكيان الصهيوني مقبلا على مرحلة سياسية جديدة بعد سنوات من حكم نتنياهو.

لكن السؤال الأساسي ليس من سيخلف نتنياهو، بل هل سيؤدي هذا التغيير إلى مراجعة السياسة الصهيونية تجاه الفلسطينيين، أم أن الأمر لا يتجاوز تغيير الأسماء مع استمرار السياسات نفسها؟

من قيادة الجيش إلى قيادة الحكومة

وُلد غادي آيزنكوت سنة 1960 بمدينة طبريا لعائلة يهودية من أصول مغربية. تدرج في مختلف المسؤوليات داخل جيش الاحتلال، إلى أن أصبح رئيساً للأركان بين سنتي 2015 و2019. وبعد تقاعده، دخل الحياة السياسية، وأسس حزب «يشار» سنة 2025، وقدم نفسه منافسا لنتنياهو ومرشحا لقيادة الحكومة.

ما يهم هو كون آيزنكوت جنرال قضى معظم حياته داخل المؤسسة العسكرية الصهيونية، وشارك في إدارة الحروب والعمليات ضد الفلسطينيين واللبنانيين. لذلك فإن فهم خلفيته العسكرية ضروري لفهم توجهاته السياسية والأمنية.

ومن أبرز ما ارتبط باسمه ما يعرف بـ«عقيدة الضاحية»، التي برزت بعد العدوان الصهيوني على لبنان سنة 2006، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الدمار الواسع الذي تعرضت له الضاحية الجنوبية لبيروت.

تقوم هذه العقيدة على استخدام القوة المفرطة وتدمير البنية التحتية والمناطق السكنية في المناطق التي تنشط فيها المقاومة، بهدف فرض الردع من خلال إلحاق خسائر كبيرة بالسكان والحاضنة الشعبية للمقاومة.

وقد عبّر آيزنكوت عن هذه الفكرة سنة 2008، عندما كان قائدا للمنطقة الشمالية، مؤكدا أن ما حدث في الضاحية الجنوبية يمكن أن يتكرر في القرى التي تنطلق منها الهجمات ضد الكيان الصهيوني.

وبذلك لم يعد التدمير مجرد نتيجة للعمليات العسكرية، بل أصبح وسيلة سياسية للضغط على السكان ونشر الخوف بينهم ودفعهم إلى التخلي عن المقاومة. وهذه إحدى أبرز سمات العقلية العسكرية التي يمثلها آيزنكوت.

من الضفة الغربية إلى غزة: سجل حافل بالجرائم

لم تبق هذه الأفكار في حدود التصريحات، بل تزامنت مع محطات عديدة من العدوان على الشعب الفلسطيني، كان آيزنكوت خلالها في مواقع قيادية داخل جيش الاحتلال.

فخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تولى قيادة فرقة الضفة الغربية بين سنتي 2003 و2005. وشهدت تلك الفترة اجتياحات عسكرية واسعة واغتيالات واعتقالات وتدميرا للمنازل والبنية التحتية الفلسطينية. وكان آيزنكوت جزءا من القيادة العسكرية التي أشرفت على هذه العمليات.

وفي العدوان على غزة سنة 2014، كان نائبا لرئيس الأركان. وقد شهدت تلك الحرب تدمير أحياء سكنية كاملة، خاصة في الشجاعية ورفح، وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء المدنيين.

كما ارتبطت العمليات العسكرية آنذاك بتطبيق بروتوكول «هانيبال»، الذي يسمح باستخدام قوة عسكرية كبيرة لمنع أسر أحد جنود الاحتلال، حتى عندما يؤدي ذلك إلى تعريض حياة المدنيين للخطر. وقد كشفت أحداث رفح يوم 1 أوت 2014 عن حجم المأساة التي تسبب فيها تطبيق هذا البروتوكول، حيث تعرضت المدينة لقصف مكثف عقب أسر أحد الجنود. وكان آيزنكوت، بحكم منصبه نائبا لرئيس الأركان، ضمن القيادة العسكرية العليا التي أدارت العدوان.

وفي سنة 2018، عندما كان آيزنكوت رئيسا للأركان، خرج آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة للمشاركة في مسيرات العودة الكبرى، مطالبين بحقهم في العودة ورفع الحصار عن القطاع. ورغم الطابع الشعبي والمدني لهذه المسيرات، واجهها جيش الاحتلال بالرصاص الحي والقناصة، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى.

وهكذا، لم يكن استخدام القوة المفرطة مقتصرا على الحروب والعمليات العسكرية، بل امتد أيضا إلى مواجهة تحركات شعبية خرج فيها الفلسطينيون للمطالبة بحقوقهم الوطنية والإنسانية.

من عقيدة التدمير إلى حرب الإبادة في غزة

عاد آيزنكوت إلى الواجهة السياسية والعسكرية مع العدوان على قطاع غزة في أكتوبر 2023، عندما انضم إلى حكومة الطوارئ التي شكلها المجرم نتنياهو، وشارك بصفة مراقب في مجلس الحرب الذي تولى إدارة العدوان.

وخلال تلك الحرب، تعرض قطاع غزة لدمار واسع. فقد دمرت الطائرات والمدفعية الأحياء السكنية، واستُهدفت المستشفيات والمدارس والمنشآت الحيوية، ودمرت شبكات المياه والكهرباء، وفرض الحصار والتجويع على السكان، وأجبر مئات الآلاف منهم على النزوح من منازلهم.

لم يعد الأمر يتعلق بتدمير مواقع محددة أو استهداف مجموعات من المقاومين، بل امتد إلى مختلف مقومات الحياة في القطاع. وأصبح السكان الفلسطينيون يدفعون الثمن الأكبر لحرب إبادة وحشية وقذرة. وكان آيزنكوت خلال هذه المرحلة جزءا من القيادة السياسية التي شاركت في إدارة الحرب ومناقشة قراراتها. لذلك فهو يتحمل مسؤولية سياسية عن مشاركته في حكومة الحرب. حتى وإن اختلف مع نتنياهو حول إدارة الحرب، وملف الأسرى، وغياب تصور واضح لمستقبل غزة، فان هذه الخلافات لا تعني أنه يرفض العدوان أو يتبنى موقفا مختلفا من حقوق الشعب الفلسطيني. فالاعتراض على طريقة إدارة الحرب لا يعني رفض الحرب نفسها، والاختلاف حول نتائجها لا يعني التخلي عن أهداف المشروع الصهيوني.

وهنا تبرز العلاقة بين «عقيدة الضاحية» وما شهدته غزة. ففي الحالتين نجد استخداما واسعا للقوة والتدمير، واستهدافا للبنية التحتية والمناطق السكنية، ومحاولة إخضاع السكان من خلال جعل حياتهم أكثر صعوبة وخطورة. ما تغير هو حجم الدمار واتساعه، أما منطق القوة والتدمير فلم يتغير.

تغيير الأسماء لا يغير الواقع

إن تكليف آيزنكوت بتشكيل الحكومة لا يعني أن الكيان الصهيوني يتجه إلى مراجعة سياساته تجاه الشعب الفلسطيني. فالرجل ليس بعيدا عن المؤسسة العسكرية والأمنية، بل هو أحد أبرز قادتها السابقين، وشارك في إدارة حروبها وعملياتها العسكرية.

كما أن خلافه مع المجرم نتنياهو ليس اختلافا حول جوهر المشروع الصهيوني. فقد ينتقد آيزنكوت طريقة إدارة الحكومة أو نتائج الحرب أو علاقات نتنياهو بحلفائه، لكنه لا يقدم مشروعا بديلا يقوم على إنهاء الاحتلال والاستيطان والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة إلى أرضه.

إن الخلاف بين قادة الكيان الصهيوني يدور أساسا حول كيفية إدارة الحكم والحرب، وحول الوسائل الأنجع لتحقيق أهدافهم، وليس حول حق الفلسطينيين في أرضهم وحريتهم. لذلك فإن تقديم آيزنكوت باعتباره بديلا عن نتنياهو لا ينبغي أن يحجب حقيقة أنه ينتمي إلى المؤسسة نفسها ويدافع عن المشروع نفسه.

فالمشكلة لا تكمن في المجرم نتنياهو وحده، رغم مسؤوليته عن الجرائم التي ارتكبت في عهده، بل في المشروع الصهيوني الذي تتعاقب على قيادته حكومات وشخصيات مختلفة، بينما يظل الاحتلال والاستيطان والحصار والعدوان والابادة ركائز ثابتة في سياساته.

اذن لامناص من التأكيد على أنه من المجرم نتنياهو إلى آيزنكوت، تتغير الأسماء وتتبدل الوجوه، لكن معاناة الشعب الفلسطيني تتواصل. وبين «الإبادة» و«التدمير الشامل» تتعدد العناوين، ويبقى الهدف واحدا: إخضاع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته ودفعه إلى التخلي عن حقوقه الوطنية.

لكن هذا الشعب، الذي واجه الاحتلال والحروب والحصار والتهجير ولم يتخل عن أرضه ولا عن حقه في الحرية. ولن يغير من واقع الصراع وصول جنرال جديد إلى رئاسة الحكومة، لأن إنهاء الاحتلال لا يتحقق بتغيير الحاكم، بل بإنهاء المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يمثله، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في التحرر وتقرير المصير والعودة.

وليد المرداسي

القمة الثلاثية: عسل فوق الطاولة .. ودماء تحتها

في أسبوع الانتظار وترقّب القمة؛ أسبوعٍ ربما حمل في "أحشائه" كلّ ذلك التاريخ الذي يبدو أنه تمسّك بأن يعيد نفسه، فانقسم العالم إزاء تلك الطاولة التي ستجمع قادة واشنطن وموسكو وبكين.؛ فثمة من أمسك أنفاسه ترقباً، ومن عاد بعجلة التاريخ إلى صيف 1945 في "بوتسدام"، يوم جلس المنتصرون على أنقاض الحرب العالمية الثانية ليرسموا خرائط النفوذ من جديد. وفي مقابل هناك من استبشر باللقاء، وكما أن أطراف أخرى اختنقت من ذلك المشهد، وفي مقدمتها بعض العواصم الأوروبية التي وجدت نفسها خارج الحسابات.

وجاء التاسع عشر من نوفمبر 2026 ليحسم الجدل، حيث انعقدت القمة في مدينة "شنتشن" الصينية، وخرج الثلاثة ببيان مشترك تحت عنوان عريض: "إعلان السلام". لكن كما نعلم، فإن السياسة لدى هؤلاء الكبار لا تُقرأ بالعناوين البراقة وحدها؛ فلغة البيانات الدبلوماسية تلك لا يمكنها الإجابة على عديد من الأسئلة الثقيلة.

إذن، فما وراء قمة الثلاثي في شنتشن؟ وهل تكفي النوايا المعلنة لتغيير الوقائع على الأرض، أم أن صراع المصالح وحسابات القوة أعقد بكثير من أن تُطوى بورقة بيان؟

ما وراء لغة البيان...؟

حين تجتمع واشنطن وموسكو وبكين على طاولة واحدة ، نادراً ما تعبّر الوثائق الختامية عن حقيقة الصفقات المبرمة؛ فهي غالباً ما تكون واجهة دبلوماسية مسيجة كمنطقة عسكرية محظورة تخفي بداخلها توازنات شديدة الحساسية ، و عليه لم يأتِ اختيار عنوان "إعلان السلام" من فراغ بل صيغ كرسالة طمأنة موجهة بالأساس إلى أسواق المال الدولية المضطربة والدول التي أنهكتها الأزمات المتلاحقة. لكن حين نغوص في تفاصيل العلاقات بين هذه الأقطاب الثلاثة نستنتج بالضرورة بأن هذا التلاقي قد فرضه وبقوة منطق واقع إدارة المصالح وتفادي أيضا منطق الكلفة الباهظة أكثر مما يحركه "التجاهر" الفاحش بما بات يسمى اليوم بإعلان" السلام الدائم". حيث أن واشنطن اليوم تراهن في انخراطها المباشر ضمن هذه الصيغة الثلاثية على ضبط إيقاع التنافس الدولي ومنع انزلاقه نحو مواجهات استنزافية تفوق قدرتها، وهو ما لخّصه دونالد ترامب بقوله إن القادة الثلاثة "يصنعون التاريخ". على الضفة الأخرى، فإن فلاديمير بوتين يعتبر جلوسه نداً لند مع القطبين الأمريكي والصيني بوصفه كسراً عملياً لمحاولات عزل بلاده، واصفاً الحوار بأنه "صريح ومفيد جداً" وسار بشكل أفضل مما كان متوقعاً. أما بكين، بصفتها الدولة المضيفة، فقد استثمرت الحدث لتثبيت صورتها كمهندس أساسي للتوازنات الدولية؛ إذ سارع شي جين بينغ لوصف القمة بأنها "محطة مفصلية" داعياً إلى "الاحترام المتبادل"، في محاولة لتكريس موقع الصين كقوة لا يمكن تجاوزها في أي تسوية كبرى.

تناقض الخطاب والواقع

لقد تابع العالم القمة الثلاثية أمام عدسات الكاميرات والعجيب في الأمر بدت الصورة وكأنها لقاء إخوة طال شوقهم، لا اجتماع خصوم اليوم، فالزعماء الثلاث يتصافحون كما تتصافح " العقارب " بذيولها. هؤلاء يكتمون سم الخلاف في العلن، بينما تتقاطر سمومهم على عدة جبهات التي لم ولن تهدأ. وكما بات معلوما، فإن البيان الختامي يتحدث عن درء المخاطر النووية ولجم سباق التسلح، لكن في المقابل المجمعات الصناعية العسكرية في الدول الثلاث تتسارع في تحديث ترساناتها الاستراتيجية بلا توقف، لا سيما في مجالات الفضاء والذكاء الاصطناعي العسكري.

كما أن الحديث عن تأمين تدفقات الطاقة واستقرار الأسواق لا يلغي حقيقة أن كل عاصمة من دول العظمى الثلاث توظف ورقة النفط والغاز كأداة ضغط لترتيب أوراقها في مناطق النفوذ المتداخلة، من شرق أوروبا إلى الشرق الأوسط وبحر الصين الجنوبي، وحتى شعار "إصلاح المؤسسات الدولية" يخفي وراءه مشاريع متصادمة؛ فما تعتبره واشنطن إصلاحاً يحفظ تفوقها التقليدي، تراه موسكو وبكين تفكيكاً للأحادية القطبية وإرساءً لنظام متعدد الأقطاب يكرّس شراكتهما في إدارة شؤون العالم.

جوهر الصراع: أطماع إمبريالية وتقاسم النفوذ

خلف هذه التناقضات الظاهرية، يتضح أن لقاء أقطاب النظام الدولي في "شنتشن" لا يُفهم إلا في ضوء القوانين الصارمة التي تحكم الصراع الإمبريالي في مرحلته الراهنة، حيث أن العلاقات بين المراكز الرأسمالية الكبرى لا تدار بمنطق الأخلاق أو الشعارات الإنسانية؛ بل تحركها أزمات فائض الإنتاج، والبحث المحموم عن الأسواق الجديدة، والسباق للسيطرة على منابع الطاقة والمواد الأولية. فما يُسوَّق إعلامياً تحت لافتة "إعلان السلام" ليس سوى محاولة لتنظيم التنافس الشرس بين الاحتكارات الكبرى والدول التي تمثلها، وتجنب الانزلاق إلى صدام شامل قد يطيح بالبنية التحتية للاقتصاد الرأسمالي برمته.

وعليه، فإن هذه القمة للقوى العظمى الثلاث أشبه بمؤتمر لإعادة رسم مجالات النفوذ وتثبيت خطوط التماس، حيث أن الشغل الشاغل اليوم للولايات المتحدة، والتي تعتبر كقوة الامبريالية التقليدية، هو بالأساس "فرملة" التمدد الاقتصادي الصيني وكذلك من أجل حماية هيمنة الدولار وسلاسل الإمداد. وأما بالنسبة لروسيا، وهي قوة امبريالية عسكرية العائدة بأمجادها القيصرية، تعمل على تأمين مجالها الحيوي وكسر الطوق المفروض على مواردها.

أما الصين، هذا المارد الامبريالي الصاعد بصمت، فهي تسعى بكل شراستها الباردة وثقلها الصناعي والتجاري لانتزاع وبكل قوة اعتراف رسمي بحصتها في قيادة النظام العالمي. ومن هنا يمكننا القول بأن هذا "السلام" المزعوم في القاموس الإمبريالي سيتحول إلى مجرد استراحة المتحاربين، لتُعقد خلالها الصفقات على حساب الشعوب والطبقات الكادحة في كل دول المستعمرات التي تدفع فاتورة هذه التسويات من سيادتها وثرواتها.



المنطقة العربية الشرق الأوسط، ساحة مقايضات ونهش الثروات

يمكننا الجزم، بأن المنطقة العربية و الشرق الأوسط عموما تم طرحها على طاولة تلك القمة كغنيمة كبرى تتناوب عليها القوى منذ القدم وكيف لا و المنطقة تعتبر أبرز ميدان للمقايضة بين تلك الأقطاب الثلاثة، فالموقع الاستراتيجي و الجيوسياسي المتحكم في الممرات البحرية الحيوية، من مضيق هرمز وباب المندب وصولاً إلى قناة السويس والبحر المتوسط، يجعلها شريان التجارة الدولية الذي تتسابق واشنطن وبكين وموسكو لضمان موطئ قدم ثابت فيه. كما أن حديث بيان "شنتشن" عن استقرار إمدادات الطاقة وأسواق النفط يمسّ جوهر الصراع بالمنطقة؛ إذ تُختزل قضاياها المصيرية وأزماتها الممتدة، من العدوان المتواصل على إيران وفلسطين إلى التوترات باليمن البحر الأحمر، إلى مجرد صفقات أمنية ومعادلات لضمان تدفق الخام وتأمين خطوط النقل حيث تتحول التسويات الدولية الكبرى إلى مدخل لإعادة توزيع الأدوار بين النفوذ العسكري الأمريكي التقليدي، والتغلغل الاقتصادي الصاعد الصيني عبر مشاريع البنية التحتية، والتموضع الروسي العسكري الباحث عن قواعد استراتيجية جديدة.

إذن، فما يمكن ملاحظته من المخرجات لهذه القمة الثلاثية ليست إلا سوى إعلان اختبار النوايا بتفاهمات أقل ما يقال عنها " بالمغشوشة"، فهي في العلن تتقاطر عسلا حول طاولة الحوار ولكنها على أرض الواقع فهي تنهمر دماء واستنزافا ممنهجا للثروات وبالأخص للشعوب المقهورة. ففي خضم هذا الصراع الامبريالي البارد ورغم أنه بكاتم الصوت اليوم إلا أنه قد ينفجر مستقبلا في أي منعرج مستجد وذلك من أجل إعادة اقتسام العالم من جديد.

في الذكرى الستين لصدور صحيفة "الى الأمام":

ستون عاماً من رفع صوت العمال والشعوب، ومحاربة الاستغلال الرأسمالي، والنضال من أجل الثورة والاشتراكية!

في الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول عام 2026، احتفلت صحيفة "الى الأمام" الأسبوعية، وهي اللسان المركزي للحزب الشيوعي الماركسي اللينيني في الإكوادور، بالذكرى الستين لتأسيسها. ستة عقود من النضال الأيديولوجي والسياسي، والثبات الثوري، والالتزام بالعمال والشعب، ومكافحة الاستغلال الرأسمالي الإمبريالي، والدفاع المستمر عن مُثل الثورة والاشتراكية.

إن ستين عامًا من التاريخ ليست مرتجلة! إنها نتيجة الإرادة الواعية لأولئك الذين أدركوا أن النضال من أجل التحول الثوري للمجتمع يحتاج إلى صحافته الخاصة، القادرة على تفسير الواقع من منظور مصالح الطبقة العاملة، والتنديد بمظالم النظام الرأسمالي، وتوجيه النضال الشعبي، والمساهمة في صياغة الوعي الثوري للجماهير.

منذ تأسيسها، رافقت صحيفة "الى الأمام" العمل السياسي للحزب الشيوعي الإكوادوري، وكانت جزءًا من تاريخه. وقد حللت صفحاتها وفسرت الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الرئيسية في الإكوادور والعالم؛ وكشفت تناقضات المجتمع الرأسمالي، ونددت بتجاوزات الطبقات الحاكمة والإمبريالية، وأشارت إلى ضرورة تنظيم القوى الشعبية للإطاحة بالنظام السائد وتحقيق مجتمع خالٍ من الاستغلال والقمع.

"الى الأمام" وُلدت من رحم النضال ولأجله

بعد فترة وجيزة من تأسيس حزبنا، ظهرت صحيفة "الى الأمام" لتكون منبراً صحفياً يُمكّن الشيوعيين الماركسيين اللينينيين من إيصال أفكارهم إلى العمال والفلاحين والشباب والنساء والجماهير. لم يكن الأمر مجرد إصدار صحيفة، بل كان بناء أداة للتواصل السياسي مع الجماهير، وشرح أسباب مشاكلهم، ومساعدتهم على فهم الواقع من منظور طبقي، وتعزيز وعيهم بضرورة إحداث تغيير جذري في المجتمع.

بالنسبة للماركسيين اللينينيين، تُعدّ الجماهير الشعبية الفاعل الأساسي في التاريخ والقوى الحاسمة في العمليات الثورية. لا يمكن فرض أي تحوّل جذري من أعلى، باستبعادها، ولا يمكن أن يتقدّم دون مشاركتها الواعية والمنظمة والنضالية. لذلك، فإن الصحافة الثورية ليست عنصرًا ثانويًا في نشاط الحزب، بل هي أداة للتثقيف والتنظيم والتعبئة، لربط النظرية بالتطبيق وتحويل الأفكار الثورية إلى قوة مادية قادرة على تغيير العالم.

هذا هو الهدف الذي أدى إلى تأسيس "الى الأمام". هذا هو الالتزام الذي رافق وجودها على مدى ستة عقود، والذي لا يزال ساري المفعول تمامًا في الظروف الحالي.

"الى الأمام" صوت لم ينحن أمام الأقوياء

على مدى هذه السنوات الستين، ناضلت صحيفة "الى الأمام" ضد الحكومات والديكتاتوريات المدنية والعسكرية التي دافعت عن مصالح الطبقات الحاكمة ورأس المال الأجنبي. وقد نددت بسياساتها المعادية للشعب، وإجراءاتها القمعية، ومحاولاتها لإخضاع العمال والشعب لإملاءات الأوليغارشية والإمبريالية والمؤسسات المالية الدولية.

في مواجهة وعود أصحاب السلطة، تصدّت صحيفتنا لها بتحليل طبقي؛ وضد دعاية الأقوياء، بفضح مصالحهم الحقيقية؛ وضد محاولات تثبيط همم الشعب، بالدعوة إلى التنظيم والمقاومة والنضال المستقل. وقد أسهمت في كشف حقيقة الديمقراطية البرجوازية: ديمقراطية تتغلغل فيها مصالح الطبقة البرجوازية، تُعلن المساواة الشكلية بينما تُعيد إنتاج التفاوتات المادية، وتحمي امتيازات رأس المال، وتضمن الظروف السياسية لاستمرار الاستغلال.

لقد وثّقت صفحاتها إضرابات العمال، وتعبئة الفلاحين، ونضالات الطلاب، وأيام المقاومة الشعبية، ومطالب النساء والمجتمعات. لقد منحت صحيفة "الى الأمام" صوتًا لمن أسكتتهم وسائل الإعلام الرسمية، وللنضالات التي يحاول أصحاب السلطة طمسها، ولتطلعات من يواجهون الظلم والاستغلال يوميًا.

إن تاريخ النضالات الشعبية مكتوب أيضًا في صفحات "الى الأمام". ستجد هناك آثار المقاومة، والتنديد بالقمع، والدفاع عن الحقوق التي تم الحصول عليها بشق الأنفس، والدعوة المستمرة لعدم تسليم مصير الشعب لأولئك الذين يعيشون على استغلالهم.

"الى الأمام" أداة لتكوين الشيوعيين وتعزيز الحزب

كما مثّلت صحيفة "الى الأمام" أداةً أساسيةً في التكوين السياسي والأيديولوجي لأجيال جديدة من الشيوعيين. فقد نشرت صفحاتها أفكار الماركسية اللينينية، وتجارب النضالات الثورية، ودروس التاريخ، مساهمةً في تكوين مناضلين ذوي قناعات راسخة، ومهارات تفكير نقدي، واستعداد لتولي مهام الثورة.

لقد كان لها دورٌ محوريٌ في تنظيم الحزب، وتوحيد معاييره، وتوجيه أنشطته، وتعزيز وحدة عمل أعضائه. فالحزب الثوري يحتاج إلى وضوحٍ أيديولوجيٍ، وتماسكٍ سياسيٍ، وروابطَ دائمةٍ مع الجماهير؛ وهو يحتاج إلى صحافةٍ تُسهم في فهم الواقع، ومناقشة قضايا النضال، وترجمة التوجيهات السياسية إلى أفعالٍ ملموسة.

كل نسخة يتم توزيعها، وكل صحيفة يتم تسليمها إلى مصنع أو حي أو مجتمع ريفي أو مركز تعليمي أو جامعة، تمثل جهداً لتقريب الأفكار الثورية من أولئك الذين يمكنهم تحويلها إلى فعل للتغيير.

في الصحيفة، لا تعرف الأممية البروليتارية حدوداً.

انطلاقاً من إيمانها بالمفهوم الماركسي اللينيني للطابع الأممي للثورة البروليتارية، أعربت صحيفة "إلى الأمام" عن التزامها بالأممية البروليتارية. إن نضالات العمال والشعوب في البلدان الأخرى جزء لا يتجزأ من نضالاتنا. وتستحق مقاومة من يواجهون الاستغلال والهيمنة الإمبريالية والاستعمار والقمع القومي تضامننا الفعال.

يوحد الرأسماليون مصالحهم عبر الحدود؛ ونحن، الشعب والعمال، بحاجة إلى تعزيز وحدتنا الدولية لمواجهة مستغلينا. ولهذا السبب، نشرت صحيفتنا تجارب نضالات الشعوب، وأفكار الثورة والاشتراكية، وضرورة بناء التضامن بين المناضلين لإنهاء نظام الاستغلال.

ستون عاماً من الجهد النضالي والاكتفاء الذاتي

لم يكن الحفاظ على صحيفة ثورية لمدة ستة عقود مهمة سهلة. إن استمرار وجودها هو نتيجة جهود أعضائها، والتزامهم السياسي، وعمل أولئك الذين ينتجونها ويطبعونها ويوزعونها، والعزم على إيصالها إلى العمال والشباب والنساء والأحياء والمناطق الريفية.

إن مبدأ الاكتفاء الذاتي المادي، المتأصل في جميع أنشطة حزبنا، كان ركيزة أساسية لضمان استقلاله السياسي عن الطبقة الحاكمة. فكل مساهمة، وكل اشتراك، وكل نسخة مباعة، وكل يوم توزيع، يعبّر عن قناعتنا الراسخة بأن الصحافة الثورية يجب أن تُدعم بجهود أولئك الذين يشاركونها مُثلها العليا ويناضلون من أجل تغيير اجتماعي جذري.

إن الدفاع عن صحيفة "الى الأمام" يعني الدفاع عن أداة للنضال! فدعمها ونشرها يساهم في تعزيز التنظيم والوعي والتعبئة الشعبية!

الى الأمام على طريق الثورة والاشتراكية

مع بلوغنا الستين عاماً، لا ننظر إلى ماضينا لنكتفي بما حققناه، بل لنجدد التزاماتنا ونواجه تحديات الحاضر والمستقبل بعزيمة أكبر. إن الاستغلال، وعدم المساواة، والحروب الإمبريالية، وهشاشة العمل، وأشكال القمع المتعددة، كلها تؤكد ضرورة مواصلة النضال من أجل مجتمع مختلف. وأمام هذا الواقع، يُبقي حزبنا رايات الثورة والاشتراكية مرفوعة عالياً.

يتطلب المسار المستقبلي تعزيز الحزب، وتوطيد العلاقات مع الجماهير، وتطوير التنظيم الشعبي، ورفع مستوى الوعي السياسي لدى العمال والشباب والنساء والشعب. وفي هذا السياق، ستواصل صحيفة "الى الأمام" أداء دورها: صوت الطبقة العاملة، وأداة التوجيه السياسي، ومنصة النضالات الشعبية.

عاشت صحيفة "الى الأمام" في الذكرى الستين لتأسيسها!

مع الماركسية اللينينية، من أجل الثورة والاشتراكية!

المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الماركسي اللينيني

أكتوبر 2026

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN رقم 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab